منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابـك

التقرير الربع السنوي حول

الأوضاع البترولية العالمية

الربع الثالث – تموز / يوليو – أيلول / سبتمبر

2023

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

أوابـك

التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية

الربع الثالث - تموز / يوليو - أيلول / سبتمبر

2023

إعداد

ماجد إبراهيم عامر

خبير اقتصادي

مراجعة

عبد الفتاح العريفي دندي

مدير الإدارة الاقتصادية

والمشرف على إدارة الاعلام والمكتبة

إعتماد

المهندس جمال عيسى اللوغاني

الأمين العام

تقديم

في إطار جهود الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول **"أوابك"** الرامية نحو رصد ومتابعة المستجدات في السوق البترولية العالمية، يسرها أن تقدم لواضعي سياسات الطاقة والعاملين في مجال الصناعة النفطية في الدول الأعضاء **التقرير الربع السنوي حول التطورات الرئيسية في السوق البترولية العالمية**، والذي يغطي الربع الثالث من عام 2023.

يتناول **الجزء الأول** من التقرير التطورات الاقتصادية العالمية وفق المجموعات الاقتصادية الدولية الرئيسية. أما **الجزء الثاني**، فيستعرض التطورات في أسواق النفط العالمية، وعلى وجه الخصوص أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية، والعوامل المؤثرة عليها من عرض وطلب ومستويات المخزون النفطي والعوامل الأخرى، وحركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية. وخُصص **الجزء الثالث** لمتابعة آخر التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة. ويستعرض **الجزء الرابع** التطورات في الهيدروجين كوقود للمستقبل. فيما خصص **الجزء الخامس** لبيان أهم الأحداث الاقتصادية والعوامل الجيوسياسية والعوامل الأخرى التي شهدتها السوق البترولية العالمية وكانت لها تداعيات مباشرة أو غير مباشرة على أسعار النفط، أما **الجزء السادس** فيتناول التطورات المتعلقة باتفاقية تغير المناخ، ويتناول **الجزء السابع** الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك. ويستعرض **الجزء الثامن والأخير** من التقرير الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب.

والأمانة العامة إذ تُعد هذا التقرير، فإنها تأمل أن يقدم دعماً مستمراً لراسمي سياسات الطاقة المستقبلية في دولها الأعضاء، وأن يمثل مصدراً مهماً للتعرف على المستجدات في السوق البترولية العالمية ومدى انعكاساتها على الدول الأعضاء.

والله ولي التوفيق ،،،

الأمين العام

جمال عيسى اللوغاني

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية	**8**
1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة	11
2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة	11
ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية	**12**
1. التطورات في الأسعار الفورية والآجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية	12
أ. الأسعار الفورية للنفط الخام	12
ب. الأسعار الآجلة للنفط الخام	16
ج. أسعار بعض المنتجات النفطية	18
- أسعار الغازولين الممتاز	18
- أسعار زيت الغاز	20
- أسعار زيت الوقود	21
2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الثالث من عام 2023	21
أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق	21
الإمدادات النفطية العالمية	21
- إمدادات دول أوبك	23
- إمدادات دول خارج أوبك	24
- إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وتطور عدد الحفارات العاملة	28
- الآبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية	31
الطلب العالمي على النفط	32
- الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	34
- الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	35
مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة	38
- المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	38
- المخزون التجاري العالمي	41
- المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)	41
- المخزون الاستراتيجي	42
- إجمالي المخزون العالمي	42
ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط	44
- العوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)	44
- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة	44
- نشاط المضاربات	45

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية	45
أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية	45
ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية	49
ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية	50
4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية	51
ثالثاً: التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة	**55**
رابعاً: الهيدروجين كوقود للمستقبل	**59**
خامساً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية	**66**
1. اجتماعات لجنة المراقبة الوزارية المشتركة لمجموعة دول أوبك+	66
2. رفع منظمة أوبك لتوقعاتها بشأن الطلب العالمي على النفط على المدى البعيد	68
سادساً: التطورات المتعلقة باتفاقية تغير المناخ	**70**
1. قمة الطموح المناخي لعام 2023	70
2. مؤتمر أسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	71
سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك	**74**
1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول الأعضاء	74
2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول الأعضاء	75
3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء	76
ثامناً: الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب	**77**
1. أسعار النفط الخام	77
2. الإمدادات النفطية العالمية	79
3. الطلب العالمي على النفط	79

قائمة الأشكال		رقم الصفحة
الشكل (1)	مخاوف الركود والتضخم في الاقتصاد العالمي، (2017 – 2023)	9
الشكل (2)	التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية الرئيسية	10
الشكل (3)	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك	13
الشكل (4)	المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس الأمريكي	15
الشكل (5)	المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الأعضاء	16
الشكل (6)	المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية	20
الشكل (7)	التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي	22
الشكل (8)	التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية	24
الشكل (9)	التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية	27
الشكل (10)	أسعار النفط المطلوبة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة	29
الشكل (11)	أسعار النفط المطلوبة لحفر بئر مربح	29
الشكل (12)	متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة	30
الشكل (13)	تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية	31
الشكل (14)	التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط	33
الشكل (15)	تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة	41
الشكل (16)	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي	43
الشكل (17)	التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية	54
الشكل (18)	الاستثمارات العالمية في الطاقات المتجددة	55
الشكل (19)	الاستثمارات العالمية في الطاقة الشمسية وفقاً للتوزيع الجغرافي	56
الشكل (20)	الاستثمارات العالمية في طاقة الرياح	58
الشكل (21)	الطلب العالمي على الهيدروجين وفقاً للقطاعات والمناطق الجغرافية	60
الشكل (22)	مصادر إنتاج الهيدروجين	61
الشكل (23)	تكلفة إنتاج الهيدرجين من الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح	62
الشكل (24)	تجارة الهيدروجين منخفض الانبعاثات وفقاً للمناطق الجغرافية	63
الشكل (25)	التدفقات التجارية المحتملة للهيدروجين منخفض الانبعاثات بناء على المشروعات المعلنة	64
الشكل (26)	مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في أوابك	75
الشكل (27)	مقارنة أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في أوابك	76

قائمة الجداول		رقم الصفحة
الجدول (1)	تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية	10
الجدول (2)	متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية	13
الجدول (3)	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية	19
الجدول (4)	تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي	22
الجدول (5)	متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة	30
الجدول (6)	تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية	33
الجدول (7)	تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	35
الجدول (8)	تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	38
الجدول (9)	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي	43
الجدول (10)	تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند	48
الجدول (11)	تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند	48
الجدول (12)	تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية	54
الجدول (13)	إنتاج مجموعة دول أوبك+ الشهري المستهدف حتى نهاية ديسمبر 2024	67
الجدول (14)	التطور الربع السنوي في كمية وقيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء	74

أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية

واصل الاقتصاد العالمي خلال الربع الثالث من عام 2023 تعافيه البطيء وغير المتوازن، من أثر الاضطرابات التي تعرض لها بسبب جائحة فيروس كورونا، والأزمة الروسية الأوكرانية، وارتفاع معدلات التضخم إلى أعلى مستوياتها على مدار عقود. وفي هذا السياق، تزايد التباعد بين مسارات التعافي عبر دول العالم. حيث شهدت الاقتصادات الرئيسية تباطؤ أكبر في التعافي – باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي تشير التقديرات إلى نمو أدائها الاقتصادي بأكبر وتيرة منذ الربع الرابع من عام 2021، بدعم من النمو القوي في الوظائف وقوة الاستهلاك والاستثمار، وعلى الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة. وتم تخفيض توقعات الأداء الاقتصادي في منطقة اليورو، في ظل تشديد شروط التمويل وظروف العرض الائتماني، وضعف ثقة الشركات والمستهلكين، وانخفاض الطلب الخارجي حيث لا يزال النشاط في قطاع التصنيع ضعيفاً ويمتد ذلك إلى قطاع الخدمات. في حين شهد أداء اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية ارتفاعاً تجاوز التوقعات – باستثناء الصين، التي تأثر أدائها الاقتصادي سلباً بالأزمة العقارية، وتراجعت مستويات الثقة، واستمرت التجارة في الانخفاض، وبدأ زخم النمو يتلاشى بعد موجة إعادة فتح الاقتصاد في أوائل عام 2023، حيث تظهر البيانات، نمو ثاني أكبر اقتصاد عالمي بمعدل 4.9% على أساس سنوي، وهو أكبر من المتوقع، ولكنه أقل بكثير من معدل النمو البالغ 6.3% خلال الربع السابق. وعلى الرغم من هذا التباطؤ، فقد ارتفعت مبيعات التجزئة، والناتج الصناعي في الصين.

ويشير صندوق النقد الدولي في تقريره حول آفاق الاقتصاد العالمي – أكتوبر 2023، إلى انحسار المخاطر السلبية – مثل عدم الاستقرار المصرفي. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال هناك عدد من المخاطر القائمة وهي: أولاً، يمكن أن تتفاقم الأزمة العقارية في الصين. ثانياً، يمكن أن يزداد تقلب أسعار السلع الأولية في ظل تجدد التوترات الجيوسياسية والاضطرابات المرتبطة بتغير المناخ. ثالثاً، لا يزال التضخم يتجاوز المستوى المستهدف – وإن كان بدرجة أقل من النصف الأول من العام. رابعاً، انخفضت هوامش الأمان المالي – في ظل ارتفاع مستويات الدين وتزايد تكاليف التمويل. خامساً، سيؤدي احتمال إعادة تسعير المخاطر بدرجة حادة – لا سيما في الأسواق الناشئة – إلى ارتفاع أكبر في قيمة الدولار، ومن ثم تحفيز تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، وزيادة تكاليف الاقتراض.

الشكل (1)
مخاوف الركود والتضخم في الاقتصاد العالمي، (2017 – 2023)
(%)

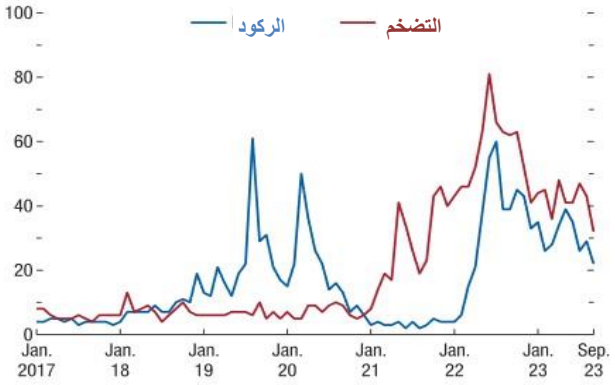

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2023، ومستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يوليو 2023.

واستمراراً لسعي **مجموعة أوبك+** نحو تحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية الذي يُعد أمراً ضرورياً لتحقيق النمو المستدام في أداء الاقتصاد العالمي، لا سيما في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية، استمرت بعض دول المجموعة في إجراء خفض إضافي طوعي على إنتاجها الشهري يبلغ إجماليه نحو 1.7 مليون ب/ي، والذي بدأ منذ مايو 2023 ويمتد حتى نهاية عام 2024. وبهدف تعزيز الجهود الاحترازية التي تبذلها مجموعة أوبك+، أجرت المملكة العربية السعودية خفض إضافي طوعي جديد مقداره 1 مليون ب/ي خلال الربع الثالث 2023، كما أجرت الجزائر خفض إضافي طوعي جديد مقداره 20 ألف ب/ي في أغسطس 2023، وروسيا هي الأخرى خفضت صادراتها النفطية بمقدار 500 ألف ب/ي في أغسطس وبمقدار 300 ألف ب/ي في سبتمبر 2023.

وتتباين التوقعات بشأن النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى، سواء بالنسبة للاقتصاد العالمي أو بالنسبة لاقتصادات الدول فرادى، بناء على المستجدات التي تطرأ عند فترة إعداد تلك التوقعات. وفي هذا السياق، تشير أحدث التوقعات الأولية إلى نمو الاقتصاد العالمي في عام 2023 بمعدل 3%، وهو نفس مستوى التوقعات السابقة. بينما تشير التوقعات الأولية إلى تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي بشكل طفيف إلى 2.9% في عام 2024، وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 3%، كما يوضح ***الجدول (1) والشكل (2)***.

الجدول (1)

تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية، (2023- 2024)، (%)

	التوقعات الأولية أكتوبر 2023		التوقعات الأولية يوليو 2023		التغير في التوقعات الأولية	
	2023	2024	2023	2024	2023	2024
العالم	**3.0**	**2.9**	**3.0**	**3.0**	–	**(0.1)**
الاقتصادات المتقدمة	1.5	1.4	1.5	1.4	–	–
الولايات المتحدة الأمريكية	2.1	1.5	1.8	1.0	0.3	0.5
منطقة اليورو	0.7	1.2	0.9	1.5	(0.2)	(0.3)
المملكة المتحدة	0.5	0.6	0.4	1.0	0.1	(0.4)
اليابان	2.0	1.0	1.4	1.0	0.6	–
الصين	5.0	4.2	5.2	4.5	(0.2)	(0.3)
الهند	6.3	6.3	6.1	6.3	0.2	–
البرازيل	3.1	1.5	2.1	1.2	1.0	0.3
روسيا	2.2	1.1	1.5	1.3	0.7	(0.2)

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2023، ومستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يوليو 2023.

الشكل (2)

التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية الرئيسية، (2023 – 2024) (%)

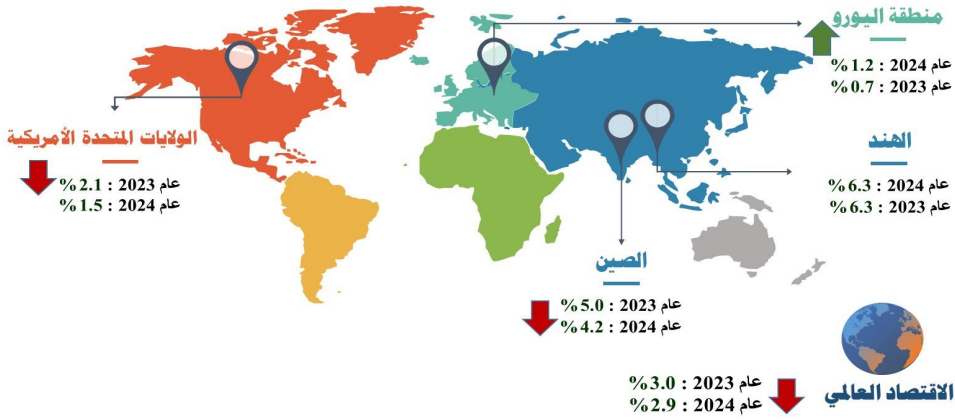

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2023، ومستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يوليو 2023.

1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة

تشـير التوقعات الأولية الصـادرة في نهاية الربع الثالث من عام 2023 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة في عام 2023 بمعدل 1.5% وهو نفس مستوى التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق، يعكس الاستقرار في التوقعات إلى حد كبير صلابة الاقتصاد الأمريكي الذي يتوقع نموه بمعدل 2.1% وهو مستوى أعلى من التوقعات السابقة البالغة 1.8%. فضلاً عن توقع نمو الاقتصاد الياباني بمعدل 2% وهو مستوى أعلى بشكل ملحوظ من التوقعات السابقة البالغة 1.4%، بدعم من ارتفاع الطلب، وانتعاش قطاع السياحة، والسياسات التيسيرية، وارتفاع صادرات السيارات التي كانت قد أعاقتها في وقت سابق انقطاعات سلاسل التوريد. وتوقع نمو اقتصاد المملكة المتحدة بمعدل 0.5% وهو أيضاً أعلى بشكل طفيف من التوقعات السابقة البالغة 0.4% في ظل انحسار حالة عدم اليقين التي أعقبت خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. في حين يتوقع نمو اقتصاد منطقة اليورو بمعدل 0.7% وهو مستوى أقل من التوقعات السابقة البالغة 0.9% تزامناً مع توقع حدوث انكماش اقتصادي طفيف في ألمانيا خلال النصف الثاني من عام 2023.

2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة

تختلف اتجاهات النمو على نحو متزايد في الاقتصادات النامية والناشئة، حيث انخفضت توقعات معدل نمو اقتصاد الصين في عام 2023 إلى 5% مقارنة بالتوقعات السابقة البالغة 5.2%، متأثرة بأزمة سوق العقارات، انخفاض الاستثمار. وتم رفع التوقعات بالنسبة لنمو الاقتصاد الهندي إلى 6.3% مقارنة بالتوقعات السابقة البالغة 6.1% مدفوعاً بالاستهلاك الأكبر من المتوقع خلال الربع الثاني من العام. كما تم رفع التوقعات بالنسبة للبرازيل بمعدل 1% بفضل ازدهار القطاع الزراعي، وقوة قطاع الخدمات، وارتفاع الاستهلاك انعكاساً للتحفيز المالي. أما فيما يخص الاقتصاد الروسي فيتوقع نموه بمعدل 2.2% في عام 2023 وهو مستوى أعلى من التوقعات السابقة البالغة 1.5%، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى حزم التحفيز المالية الكبيرة، وقوة الاستثمار، ومرونة الاستهلاك.

ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية

نستعرض فيما يلي أهم التطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الربع الثالث من عام 2023 والعوامل المؤثرة عليها. كما نتناول بالتحليل حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية.

1. التطورات في الأسعار الفورية والآجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية

أ. الأسعار الفورية للنفط الخام

شهدت أسعار النفط الخام ارتفاعاً خلال الربع الثالث من عام 2023، وهو أول ارتفاع فصلي لها منذ الربع الثاني 2022، وجاء هذا الارتفاع بدعم رئيسي من ارتفاع أسعار العقود الآجلة وقوة أساسيات العرض والطلب على النفط الخام، بالتزامن مع زيادة استهلاك مصافي التكرير في الولايات المتحدة الأمريكية والصين وأوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، فضلاً عن ارتفاع هوامش تكرير المنتجات – وتحديداً الديزل والبنزين ووقود الطائرات – في معظم مراكز التكرير الرئيسية، وانخفاض مخزونات النفط الخام الأمريكية.

وفي هذا السياق، ارتفع متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك في الربع الثالث من عام 2023 بمقدار 9.3 دولار/برميل، أو ما يعادل نحو 11.8% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى حوالي 87.7 دولار/برميل وهو مستوى منخفض بمقدار 14.3 دولار/برميل، أي ما يعادل نحو 14% بالمقارنة مع الربع المماثل من عام 2022. ويوضح ***الجدول (2) والشكل (3)***، المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (2022 – 2023).

الجدول (2)
متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية، (2022 – 2023)
(دولار/ برميل)

الخامات	2022		2023			التغير عن	
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الثاني 2023	الربع الثالث 2022
سلة أوبك منها :	**101.9**	**87.7**	**80.7**	**78.4**	**87.7**	**9.3**	**(14.3)**
خليط الصحراء الجزائري	104.3	90.8	82.7	79.0	87.4	8.4	(16.9)
العربي الخفيف السعودي	104.4	90.1	82.5	80.2	89.8	9.7	(14.6)
مربان الاماراتي	98.8	88.2	81.8	78.4	87.3	8.9	(11.5)
خام التصدير الكويتي	103.9	88.4	82.0	79.8	89.0	9.2	(14.9)
السدرة الليبي	101.9	87.6	80.0	77.9	86.8	8.9	(15.1)
البصرة العراقي	98.1	83.7	77.2	76.0	85.8	9.7	(12.3)
خامات اخرى :							
دبي	96.7	84.8	80.4	77.7	86.6	8.8	(10.2)
البحري القطري	104.4	92.3	81.3	78.8	87.0	8.3	(17.4)
برنت	100.7	88.2	81.2	78.5	86.7	8.2	(14.0)
خام غرب تكساس	91.9	82.6	76.1	73.8	82.2	8.4	(9.7)

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (3)
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، (2012- 2023)
(دولار/برميل)

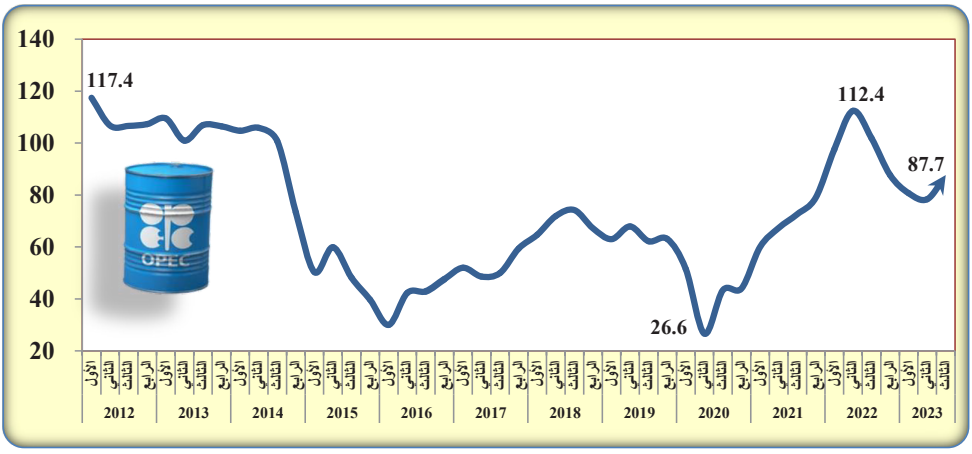

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

شـــهد الربع الثالث من عام 2023 تطورات في نمط فروقات الأســـعار، تمثلت في تباين الفروقات بين متوســـط أســـعار النفوط الخفيفة ذات المحتوى الكبريتي المنخفض والنفوط متوســـطة المحتوى الكبريتي. فعلى ســـبيل المثال، تقلص الفرق بين متوســـط ســـعر خام برنت °38.3 API – (ممثلاً للنفوط الخفيفة) ومتوســـط ســـعر خام دبي °31 API – (ممثلاً للنفوط المتوســـطة) إلى حوالي 0.2 دولار/برميل لصالح خام برنت في الربع الثالث من عام 2023 مقارنة بحوالي 0.7 دولار/برميل في الربع السابق. في حين ارتفع متوسط أسعار سلة خامات أوبك عن متوسط سعر خام برنت بواقع 0.9 دولار/برميل، مقارنة بارتفاع بلغ 0.1 دولار/برميل لصالح خام برنت في الربع السابق.

وتعزى تلك التطورات في مشـهد فروقات الأسـعار بدرجة كبيرة إلى ارتفاع متوسـط أسـعار النفوط الخام الرئيســـية في العالم بدرجات متفاوته خلال الربع الثالث من عام 2023 مقارنة بالربع الثاني من نفس العام، حيث ارتفع متوسط سعر خام دبي بنحو 8.8 دولار/برميل ليصل إلى نحو 86.6 دولار/برميل، وارتفع متوسـط سـعر خام برنت بنحو 8.2 دولار/برميل مقارنة بالربع السـابق ليصـل إلى 86.7 دولار/برميل، كما ارتفع متوسط سعر خام غرب تكساس بنحو 8.4 دولار/برميل ليبلغ نحو 82.2 دولار/برميل.

ويتضـح تطور فروقات الأسـعار من ***الشكل (4)*** و***الجدول (2) المشـار إليه سـابقاً***، الذي يبين المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك ونفوط الإشارة الرئيسية في العالم (الخام الأمريكي الخفيف، وخام برنت) خلال الفترة (2022- 2023).

الشكل (4)
المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، (2022- 2023)
(دولار/برميل)

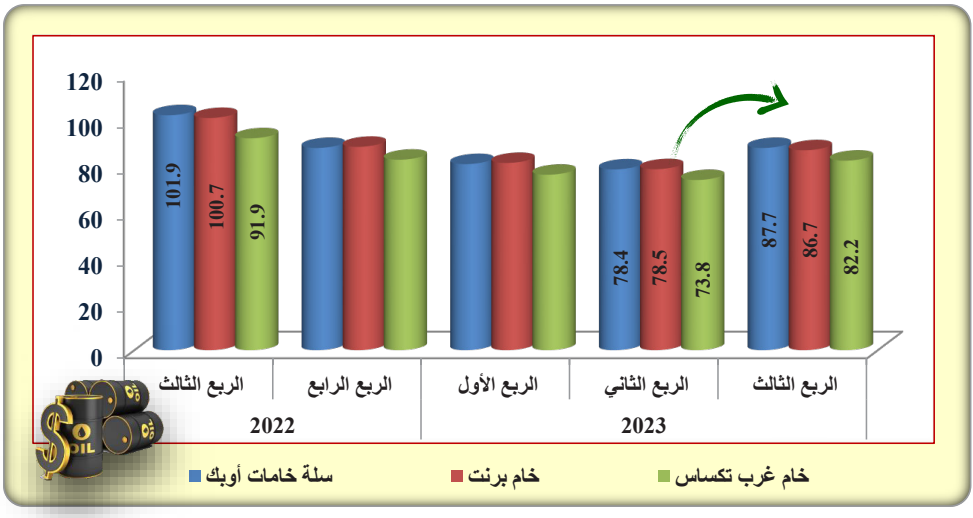

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد انعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال الربع الثالث من عام 2023 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت ارتفاعاً في مستوياتها بالمقارنة مع الربع السابق، وبدرجات متفاوتة.

حيث ارتفع متوسط سعر الخام العربي الخفيف السعودي بنسبة 12% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 89.8 دولار/برميل وهو مستوى منخفض بنسبة 13.9% بالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2023، وارتفع خام التصدير الكويتي بنسبة 11.5% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ حوالي 89 دولار/برميل وهو مستوى منخفض بنسبة 14.4% على أساس سنوي. وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد ارتفع خام مربان الإماراتي بنسبة 11.3% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ نحو 87.3 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 11.7% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما ارتفع خام السدرة الليبي بنسبة 11.5% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 86.8 دولار/ برميل، منخفضاً بنسبة 14.8% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وارتفعت أسعار كل من الخام الجزائري والخام البحري القطري والبصرة العراقي بنسبة 10.6% و 10.5% و 12.8% بالمقارنة

مع الربع السابق لتصل إلى حوالي 87.4 دولار/برميل و 87 دولار/برميل و 85.8 دولار/برميل على التوالي، منخفضة بنسبة 16.2% و 16.6% و 12.5% تباعاً بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. ***كما يوضح الشكل (5) الجدول (2) المشار إليه آنفاً.***

الشكل (5)
المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الاعضاء، (2022- 2023)
(دولار/برميل)

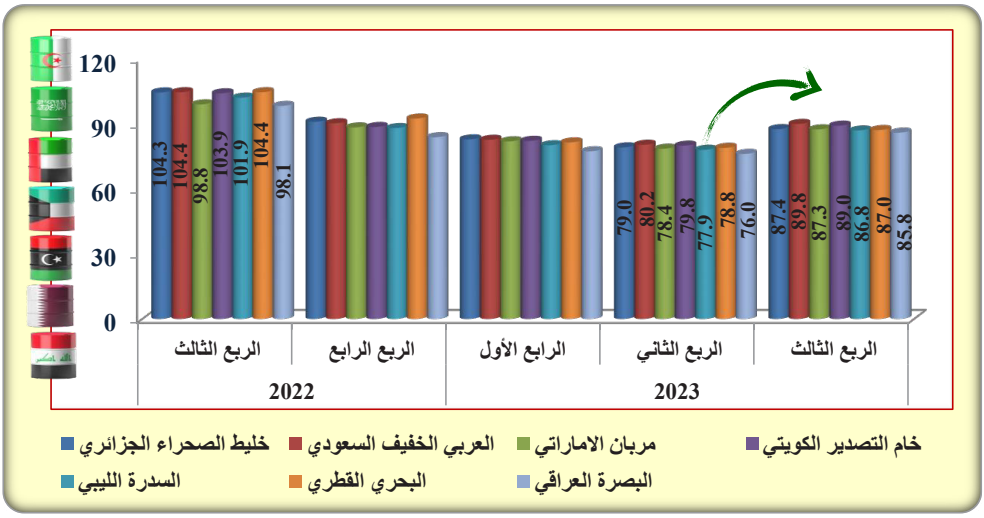

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ب. الأسعار الآجلة للنفط الخام

ارتفعت أسعار النفط الخام بالأسواق الآجلة (بورصة نيويورك التجارية Nymex وبورصة انتركونتيننتال ICE) بشكل ملحوظ خلال الربع الثالث من عام 2023. حيث سجلت عقود خام برنت مكاسب فصلية بلغت نسبتها نحو 27.2%، كما سجلت عقود خام غرب تكساس الأمريكي مكاسب فصلية بلغت نسبتها نحو 28.5% خلال نفس الفترة.

ويعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى المخاوف بشأن نقص الإمدادات النفطية على خلفية إجراء المملكة العربية السعودية خفض إضافي طوعي على إنتاجها يبلغ مقداره 1 مليون ب/ي، تم تمديده حتى نهاية عام 2023 – بهدف دعم تحقيق استقرار سوق النفط العالمية – في إطار مجموعة أوبك+، وقرار روسيا خفض صادراتها النفطية، وتراجع عمليات بيع العقود من قبل المستثمرين في

ظل التفاؤل بشأن تحسن أساسيات سوق النفط العالمية في النصف الثاني من عام 2023، والتوقعات بقرب نهاية التشديد النقدي من قبل البنوك المركزية، وتراجع معدل التضخم الأمريكي، وتوقعات التحفيز الاقتصادي في الصين، والانخفاض الحاد في سعر الدولار الأمريكي – لا سيما خلال النصف الأول من شهر يوليو، والانخفاض الكبير في مخزونات النفط الخام التجارية الأمريكية. يأتي ذلك إلى جانب، انقطاع إمدادات النفط غير المخطط لها في كل من نيجيريا وليبيا والنرويج والمكسيك، والإغلاق المؤقت لثالث أكبر مصفاة تكرير أمريكية (مصفاة Garyville) بسبب إندلاع حريق فيها، ومخاوف انقطاع الصادرات الروسية في البحر الأسود بسبب تصاعد التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا، والمخاوف بشأن احتمال تأثر الإمدادات الأمريكية بالإعصار Idalia، والمخاوف بأن تؤثر التوترات الجيوسياسية سلباً على إمدادات النفط الخام في الجابون، وإعلان روسيا حظر مؤقت لصادراتها من الغازولين والديزل إلى جميع الدول – باستثناء روسيا البيضاء وكازاخستان وأرمينيا وقرغيزستان – لتحقيق الاستقرار في السوق المحلية وخفض الأسعار بالنسبة للمستهلكين.

وقد شهد الربع الثالث من عام 2023 استمرار تداول خام برنت في بورصة التبادل القاري في لندن (ICE) بأسعار أعلى من منافسه الخام الأمريكي القياسي غرب تكساس في بورصة (Nymex) منذ الربع الثاني من عام 2015. هذا وتقلص متوسط الفروقات بينهما خلال الربع الثالث 2023 – ليصل إلى نحو 3.7 دولار/برميل، وهو مستوى منخفض بالمقارنة مع نحو 4.2 دولار/ برميل في الربع السابق. وشهد شهر سبتمبر 2023 أدنى مستوى للفروقات بين الخامين منذ شهر يونيو 2022 وهو 3.16 دولار/برميل. ويعزى ذلك إلى ارتفاع الطلب في عمليات مصافي التكرير الأمريكية، وانخفاض مخزونات النفط الخام الأمريكية – بما في ذلك المخزونات في مركز التخزين الرئيسي Cushing بولاية أوكلاهاما، والارتفاع الحاد في صافي مراكز المضاربة طويلة الأجل ذات الصلة بخام غرب تكساس الأمريكي. وفي المقابل، تلقى خام برنت دعماً من الطلب القوي من أوروبا وآسيا في حوض الأطلسي، مما ساهم في الحد من تقلص متوسط الفروقات بين الخامين.

ج. أسعار بعض المنتجات النفطية

انعكس الارتفاع في أسعار النفط الخام على متوسط أسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال الربع الثالث من عام 2023 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم التي شهدت هي الأخرى ارتفاعاً مقارنة بالربع السابق بنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج.

- أسعار الغازولين الممتاز

شهد متوسط سعر الغازولين الممتاز ارتفاعاً في ***سوق البحر المتوسط*** خلال الربع الثالث من عام 2023 بنسبة 13.8% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 113 دولار/برميل، مشكلاً بذلك انخفاضاً بنسبة 3.5% على أساس سنوي. كما ارتفع متوسط السعر في ***سوق سنغافورة*** بنسبة 11.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 105.3 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 4.2% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وارتفع متوسط سعر الغازولين الممتاز في **سوق روتردام** خلال الربع الثالث من عام 2023 بنسبة 10.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 138.1 دولار/برميل، بدعم من صادرات الغازولين إلى الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أفريقيا خلال شهر يوليو. كما شهد متوسط السعر في **سوق الخليج الأمريكي** ارتفاعاً بنسبة 11% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 132.1 دولار/برميل، بدعم رئيسي من انخفاض مخزونات الغازولين خلال شهر يوليو، على خلفية زيادة الصادرات وارتفاع الطلب المحلي وسط زيادة في نشاط التنقل.

وقد حققت سوق روتردام أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال الربع الثالث من عام 2023، تلتها سوق الخليج الأمريكي ثم سوق البحر المتوسط وسوق سنغافورة، كما يوضح ***الجدول (3) والشكل (6).***

الجدول (3)

المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية فى الأسواق الرئيسية، (2022 –2023)

(دولار/ برميل)

	السوق	الغازولين الممتاز	زيت الغاز	زيت الوقود
الربع الثالث 2022	سنغافورة	109.9	137.5	131.5
	روتردام	140.1	145.2	87.4
	البحر المتوسط	117.1	135.9	94.0
	الخليج الامريكي	133.1	120.8	76.2
الربع الرابع	سنغافورة	94.2	125.8	123.3
	روتردام	125.1	139.5	73.7
	البحر المتوسط	103.8	130.2	80.5
	الخليج الامريكي	114.9	112.2	55.4
الربع الأول 2023	سنغافورة	98.9	108.4	102.8
	روتردام	122.0	114.0	68.9
	البحر المتوسط	100.6	112.3	74.0
	الخليج الامريكي	115.9	81.6	57.1
الربع الثاني	سنغافورة	94.2	93.0	89.9
	روتردام	125.4	96.4	70.1
	البحر المتوسط	99.2	95.1	74.6
	الخليج الامريكي	119.1	61.7	64.3
الربع الثالث	سنغافورة	105.3	115.1	112.3
	روتردام	138.1	120.0	82.6
	البحر المتوسط	113.0	118.1	86.1
	الخليج الامريكي	132.1	86.1	78.4
التغير عن الربع الثاني 2023	سنغافورة	11.0	22.1	22.4
	روتردام	12.7	23.6	12.4
	البحر المتوسط	13.7	23.0	11.6
	الخليج الامريكي	13.1	24.4	14.2
التغير عن الربع الثالث 2022	سنغافورة	(4.6)	(22.5)	(19.1)
	روتردام	(1.9)	(25.2)	(4.8)
	البحر المتوسط	(4.2)	(17.9)	(7.8)
	الخليج الامريكي	(0.9)	(34.7)	2.2

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (6)
المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، (2022-2023)
(دولار/برميل)

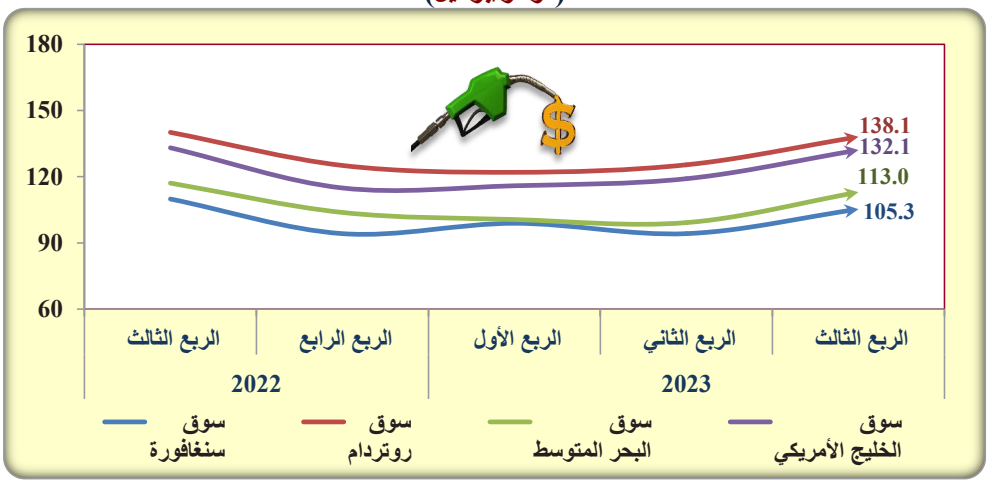

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- أسعار زيت الغاز

سجلت أسعار زيت الغاز خلال الربع الثالث من عام 2023 مستويات أعلى من أسعار الغازولين في سوق سنغافورة وسوق البحر المتوسط، وأعلى من أسعار زيت الوقود في كافة الأسواق. وقد استأثر ***سوق روتردام*** بأعلى متوسط لأسعار زيت الغاز وهو 120 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 24.5% بالمقارنة مع الربع السابق، وانخفاضاً بنسبة 17.4% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وتلتها ***سوق البحر المتوسط*** بمتوسط سعر 118.1 دولار/برميل بنسبة ارتفاع 24.1% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة انخفاض 13.1% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. ثم ***سوق سنغافورة*** بمتوسط سعر بلغ 115.1 دولار/برميل، مرتفعاً بنسبة 23.8% بالمقارنة مع الربع السابق، ومنخفضاً بنسبة 16.3% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وأخيراً ***سوق الخليج الأمريكي*** بأدنى متوسط للأسعار بلغ حوالي 86.1 دولار/برميل خلال الربع الثالث من عام 2023 بنسبة ارتفاع 39.6% بالمقارنة مع الربع السابق ، ولكنه منخفض بنسبة 28.7% على أساس سنوي.

- أسعار زيت الوقود

ارتفع متوسط أسعار زيت الوقود في ***سوق سنغافورة*** خلال الربع الثالث من عام 2023 بنسبة 24.9% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 112.3 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 14.6% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وارتفع متوسط السعر في ***سوق البحر المتوسط*** بنسبة 15.5% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 86.1 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 8.3% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وارتفع متوسط السعر في **سوق *روتردام*** بنسبة 17.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى نحو 82.6 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 5.5% على أساس سنوي. كما ارتفع متوسط سعر زيت الوقود في ***سوق الخليج الأمريكي*** خلال الربع الثالث من عام 2023 بنسبة 22.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 78.4 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 2.9% على أساس سنوي.

2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الثالث من عام 2023

ساد خلال الربع الثالث من عام 2023 العديد من العوامل التي كان لها تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على حركة أسعار النفط الخام، وهي كما يلي:

أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق

- الإمدادات النفطية العالمية

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي[1]) انخفاضاً بلغ نحو 618 ألف برميل/ يوم خلال الربع الثالث من عام 2023، أي بنسبة 0.6% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 100.7 مليون ب/ ي، وهو مستوى مرتفع بحوالي 119 ألف ب/ي على أساس سنوي. يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض الإمدادات من دول أوبك (لا سيما المملكة العربية السعودية)، ودول خارج أوبك الأعضاء في مجموعة أوبك+ (بما في ذلك روسيا)، فضلاً عن انخفاض إمدادات الصين، والانخفاض النسبي في إمدادات دول أوروبا الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. في حين كان لارتفاع الإمدادات من دول الأمريكيتين ودول أمريكا اللاتينية، دوراً في الحد من

[1] هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.

انخفاض إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الثالث 2023، ***كما يوضح الجدول (4) والشكل (7).***

الجدول (4)
تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
(مليون برميل/ يوم)

		دول أوبك	دول خارج أوبك	إجمالي الإمدادات العالمية
الربع الثالث 2023		34.8	65.8	100.6
الربع الرابع		34.5	66.9	101.4
الربع الأول 2023		34.3	67.7	102.0
الربع الثاني		33.7	67.6	101.3
الربع الثالث*		33.0	67.8	100.7
التغير عن	**الربع الثاني 2023**	**(0.778)**	**0.160**	**(0.618)**
	الربع الثالث 2022	**(1.851)**	**1.970**	**0.119**

* بيانات تقديرية.

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (7)
التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، (2022-2023)
(مليون برميل/ يوم)

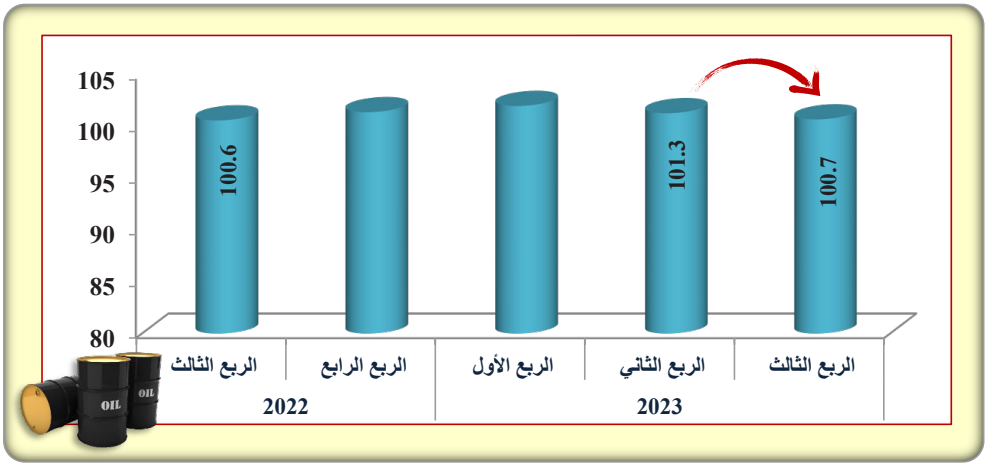

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **إمدادات دول أوبك**

انخفضت الإمدادات النفطية **(نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي)** لدول أوبك خلال الربع الثالث من عام 2023 بمقدار 778 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 2.3% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى حوالي 33 مليون برميل/يوم، منخفضة بنحو 1.9 مليون برميل/يوم أي بنسبة 5.3% مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. أما فيما يخص حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الثالث من عام 2023، فقد انخفضت إلى 32.7%، وهو مستوى أدنى من الحصة البالغة 33.3% خلال الربع السابق والحصة البالغة نحو 34.6% خلال الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه آنفاً.***

هذا وقد انخفضت امدادات دول أوبك من **النفط الخام** فقط خلال الربع الثالث من عام 2023 بمقدار 738 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 27.529 مليون برميل/يوم وهو مستوى منخفض بنحو 1.9 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. كما انخفضت إمدادات دول أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية بمقدار 40 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 5.43 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 20 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

ويعزى انخفاض امدادات دول أوبك خلال الربع الثالث من عام 2023 بشكل رئيسي إلى إجراء المملكة العربية السعودية خفض إضافي طوعي على إنتاجها بلغ مقداره 1 مليون ب/ي، وإجراء الجزائر خفض إضافي طوعي مقداره 20 ألف ب/ي خلال شهر أغسطس، وتراجع إنتاج ليبيا نتيجة الإغلاق المؤقت لحقلي الشرارة والفيل النفطيين، فضلاً عن انخفاض إنتاج الكويت والإمارات العربية المتحدة. في حين كان لارتفاع الإمدادات النفطية من إيران وفنزويلا (لا يشملهم اتفاق أوبك+)، وارتفاع الإمدادات من العراق، وأنجولا، ونيجيريا التي شهدت تعليق مؤقت لتدفقات النفط من ميناء Forcados بسبب احتمال حدوث تسرب، دوراً في الحد من تراجع إمدادات دول أوبك.

يذكرأن إنتاج فنزويلا من النفط الخام قد ارتفع في شهر يوليو 2023 إلى أعلى مستوى له في عدة أعوام بلغ نحو 790 ألف ب/ي، قبل أن يتراجع في شهر سبتمبر بسبب نقص المواد المخففة، الضرورية لمعالجة النفط الثقيل.

- **إمدادات دول خارج أوبك**

ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الثالث من عام 2023 بنحو 160 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.2% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 67.8 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 2 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 3% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الشكل (8) والجدول (4) المشار إليه سابقاً.***

الشكل (8)
التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية، (2022-2023)
(مليون برميل/ يوم)

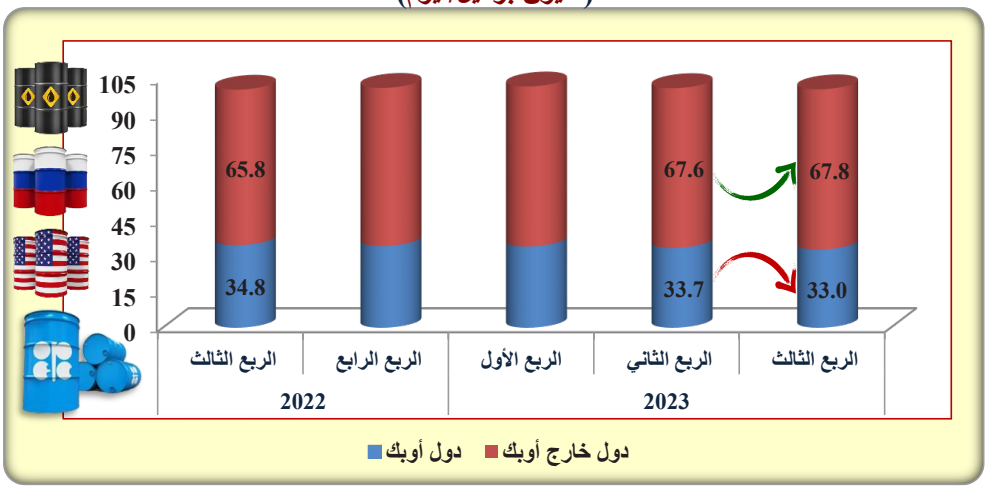

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ويعزى الارتفاع في إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الثالث من عام 2023 بشكل رئيسي إلى الارتفاع في الإمدادات من دول الأمريكيتين الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية)، فضلاً عن ارتفاع إنتاج دول أمريكا اللاتينية (لا سيما البرازيل).

وبالنسبة لإمدادات **دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**[2]، ارتفعت إمدادات دول الأمريكيتين خلال الربع الثالث من عام 2023، تزامناً مع استمرار تعافي إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي غير التقليدية، ليبلغ نحو 20.79 مليون برميل/ يوم، مشكلاً ارتفاعاً بمقدار 90 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق. هذا وقد ارتفعت إجمالي الإمدادات الأمريكية خلال شهر أغسطس 2023 إلى مستوى قياسي بلغ نحو 21.1 مليون ب/ي، ومن ضمنها وصل معدل انتاج النفط الخام الأمريكي إلى نحو 12.9 ب/ي وهو أعلى مستوى له منذ مارس 2020، إلا أنه ما زال أقل من المستوى القياسي المسجل في شهر نوفمبر 2019 أي قبل جائحة فيروس كورونا والبالغ 13 مليون ب/ي، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

وعلى الرغم من ذلك، فقد استمر التباطؤ في تعافي إنتاج النفط الخام الأمريكي، وإن كان بوتيرة أقل من الربع السابق. حيث خفضت شركات الطاقة الأمريكية من عدد حفارات النفط العاملة بمقدار 43 حفارة خلال الربع الثالث من عام 2023، وذلك عقب الخفض البالغ 47 حفارة خلال الربع السابق، ليصل إجماليها إلى 502 حفارة، وهو مستوى منخفض بنسبة بلغت 16.9% على أساس سنوي، وفقاً لبيانات شركة Baker Hughes. ويأتي ذلك في ظل استمرار توجه منتجي النفط الخام الأمريكي نحو استخدام رأس المال لزيادة توزيعات الأرباح وإعادة شراء الأسهم بدلاً من الاستثمار في إنتاج جديد، مع تركيزهم على تأمين المعدات والعمالة المحدودة استجابة لمعدل التضخم المرتفع وما يرتبط به من زيادة ملحوظة في تكاليف التشغيل وزيادة الضغط على سلاسل التوريد لحقول النفط.

وارتفع متوسط إمدادات كندا النفطية بشكل ملحوظ خلال الربع الثالث من عام 2023 – لا سيما في شهر يوليو – ليصل إلى نحو 5.7 مليون ب/ي مقارنة بنحو 5 مليون ب/ي في شهر يونيو. ويأتي ذلك على خلفية ارتفاع إنتاج النفط الخام التقليدي والاصطناعي والبيتومين الخام عقب الإنتهاء من عمليات الصيانة المخطط لها، فضلاً عن تعافي الانتاج من المناطق التي تضررت بشكل كبير من حرائق الغابات خلال الربع السابق.

[2] تضم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عضويتها كل من: النمسا، أستراليا، بلجيكا، كندا، تشيلي، كولومبيا، كوستا ريكا، التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

وتراجعت إمدادات المكسيك النفطية خلال الربع الثالث من عام 2023 متأثرة باندلاع حريق في منصة Nohoch Alfa النفطية في ساحل Campeche بخليج المكسيك، لتصل إلى حوالي 2.1 مليون برميل/يوم في شهر أغسطس 2023. وكان لارتفاع إنتاج النفط الخام من الحقول الجديدة، دوراً في الحد من انخفاض الإمدادات النفطية في المكسيك التي تسعى لوقف صادراتها من النفط الخام خلال عام 2023، وذلك في إطار استراتيجية تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال توسيع الإنتاج من الوقود المحلي.

وانخفضت الامدادات النفطية لدول أوروبا خلال الربع الثالث من عام 2023 لتصل إلى حوالي 3.59 مليون برميل/يوم. حيث تراجعت الإمدادات في النرويج بسبب عمليات الصيانة غير المخطط لها في العديد من الحقول خلال شهري يوليو وأغسطس، والتحديات الفنية والمخالفات التشغيلية، والتوقف المؤقت للإنتاج من حقل Oseberg East بسبب نقص العمالة، وعمليات الصيانة المخطط لها في شهر سبتمبر 2023. كما انخفضت الإمدادات في المملكة المتحدة متأثرة بالانخفاضات الطبيعية في معدلات الإنتاج وعمليات الصيانة المخطط لها، لتستقر عند مستوى 0.7 مليون ب/ي.

أما فيما يخص **دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**، فقد ارتفعت الإمدادات من دول أمريكا اللاتينية بحوالي 220 ألف برميل/يوم خلال الربع الثالث من عام 2023. يأتي ذلك تزامناً مع ارتفاع الإمدادات في البرازيل، بدعم من بدء الإنتاج من بعض الحقول الجديدة، وانتعاش الإنتاج من منطقة ما قبل الملح، لتصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ نحو 4.3 مليون ب/ي في يوليو 2023. قبل انخفاضها بسبب عمليات الصيانة المخططة خلال شهر أغسطس.

وانخفضت إمدادات **الصين** النفطية خلال الربع الثالث من عام 2023 لتصل إلى حوالي 4.50 مليون ب/ي، ومن المتوقع أن يتم تعويض معدلات انخفاض الإنتاج الطبيعية في عام 2023 من خلال الاستثمارات في حفر الآبار وتعزيز مشروعات استخراج للنفط، وسط جهود شركات النفط المملوكة للدولة لضمان أمن إمداداتها من الطاقة. وفي هذا السياق، يذكر أن متوسط إنتاج النفط الخام في الصين قد ارتفع بنسبة 2% على أساس سنوي خلال الفترة (يناير – أغسطس 2023)، مدفوعاً إلى حد كبير بالنمو من المشروعات البحرية لشركة النفط البحرية الوطنية الصينية، ولا سيما حقل النفط Kenli 6-1 في بحر Bohai الذي أصبح محركاً رئيسياً للإمدادات الصينية.

وانخفضت إمدادات روسيا النفطية خلال الربع الثالث من عام 2023 بشكل ملحوظ بلغ حوالي 240 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 10.62 مليون برميل/يوم، تزامناً مع خفض روسيا لصادراتها النفطية بمقدار 500 ألف ب/ي في شهر أغسطس 2023، وبمقدار 300 ألف ب/ي في شهر سبتمبر – في إطار مجموعة أوبك+. كما انخفضت الإمدادات النفطية من باقي مجموعة دول أوراسيا بنحو 80 ألف ب/ي مقارنة بالربع الثاني من عام 2023، وقد تأثرت الإمدادات من كازاخستان سلباً في أوائل شهر يوليو بالإغلاق الطارئ لوحدة توليد كبيرة في محطة كهرباء رئيسية في منطقة Mangistau غرب كازاخستان. كما أثرت مشاكل إمدادات الطاقة على محطات ضخ النفط الخام في نظام اتحاد خط أنابيب بحر قزوين (CPC)، مما أدى إلى انخفاض مؤقت في صادرات النفط الخام من خط الأنابيب الرئيسي في كازاخستان. ويوضح ***الشكل (9)*** التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية خلال الفترة (2022- 2023).

الشكل (9)
التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية، (2022-2023)
(مليون برميل/ يوم)

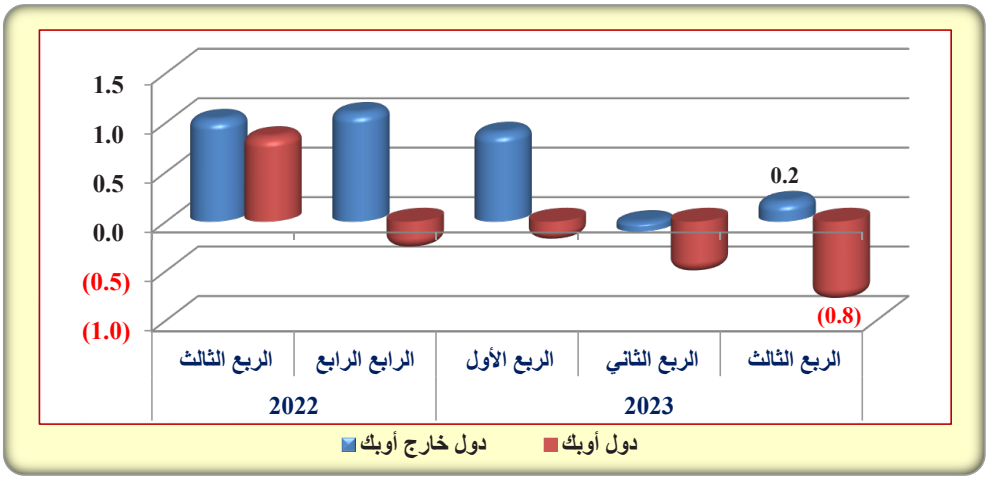

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية[3]، وتطور عدد الحفارات العاملة**

ارتفع متوسط إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري خلال الربع الثالث من عام 2023، وإن كان بشكل أقل من الربع السابق، بلغ 134 ألف ب/ي، أي بنسبة 1.4% على أساس فصلي، ليصل إلى مستوى قياسي بلغ حوالي 9.7 مليون برميل/يوم، مرتفعاً بمقدار 793 ألف ب/ي، أي بنسبة 8.9% على أساس سنوي. والجدير بالذكر أن إنتاج النفط الصخري شكل نحو 75% من إجمالي متوسط إنتاج النفط الخام الأمريكي الذي بلغ حوالي 12.9 مليون برميل/يوم خلال نفس الفترة، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية التي أظهرت انخفاض انتاج النفط الصخري في شهر سبتمبر 2023 بنحو 35 ألف ب/ي، وهو أول انخفاض شهري له منذ ديسمبر 2022.

ويعزى تباطؤ نمو إنتاج النفط الصخري الأمريكي خلال الربع الثالث من عام 2023 إلى استمرار التزام عدد كبير من الشركات المنتجة بالانضباط الرأسمالي وتخفيض الديون وسداد مستحقات المساهمين مع تحول تركيزها نحو الاحتفاظ بغطاء على الإنتاج، بدلاً من دعم الاستثمار في عمليات حفر جديدة، ليصبح الحصول على رؤوس الأموال اللازمة لزيادة عمليات الحفر مشكلة حقيقية تواجه شركات النفط الأمريكية وتمثل أحد العوائق الأساسية لنمو الإنتاج. يأتي ذلك إلى جانب عدة أسباب أخرى مثل، التضخم المرتفع وما يرتبط به من زيادة في تكاليف الإنتاج وصعوبة الاحتفاظ بالعمالة، واستمرار حالة عدم اليقين المتزايدة في الشركات بشأن توقعاتها.

ووفقاً لأحدث استطلاع للطاقة صادر عن بنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة "Dallas" الأمريكية في شهر أكتوبر 2023، بمشاركة شركات الطاقة في المناطق الأكثر إنتاجاً للنفط في الولايات المتحدة الأمريكية، يتراوح سعر خام غرب تكساس الذي تحتاجه تلك الشركات لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة ما بين 29 دولار/برميل في حوض Permian و 45 دولار/برميل في مناطق الإنتاج الأخرى، وهو مستوى أعلى من التقديرات السابقة والبالغة 23 دولار/برميل في منطقة Eagle Ford و38 دولار/برميل في مناطق الإنتاج الأخرى، ***كما يوضح الشكل (10)***.

[3] يمثل إنتاج سبع مناطق رئيسية فى إنتاج النفط الصخري فى الولايات المتحدة الأمريكية وهى مناطق، Bakken، Eagle Ford، Haynesville، Niobrara، Permian، Appalachia وتضم (Utica and Marcellus) ، بالاضافة إلى منطقة Anadarko التي أصبحت هدفاً للعديد من منتجي النفط الصخري والغاز الصخري خلال الأعوام الأخيرة.

الشكل (10)
أسعار النفط المطلوبة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة

المصدر: استطلاع الطاقة الفصلي لبنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة Dallas الأمريكية، 18 أكتوبر 2023.

في حين تحتاج شـــركات الطاقة الأمريكية لحفر بئر جديد مربح إلى ســـعر يتراوح ما بين 56 دولار/برميل في منطقة Eagle Ford و66 دولار/برميل في حوض Permian، وهو مســـتوى أعلى مقارنة بالتوقعات السابقة التي تراوحت بين 48 إلى 69 دولار/برميل، ***كما يوضح الشكل (11)***.

الشكل (11)
أسعار النفط المطلوبة لحفر بئر جديد مربح

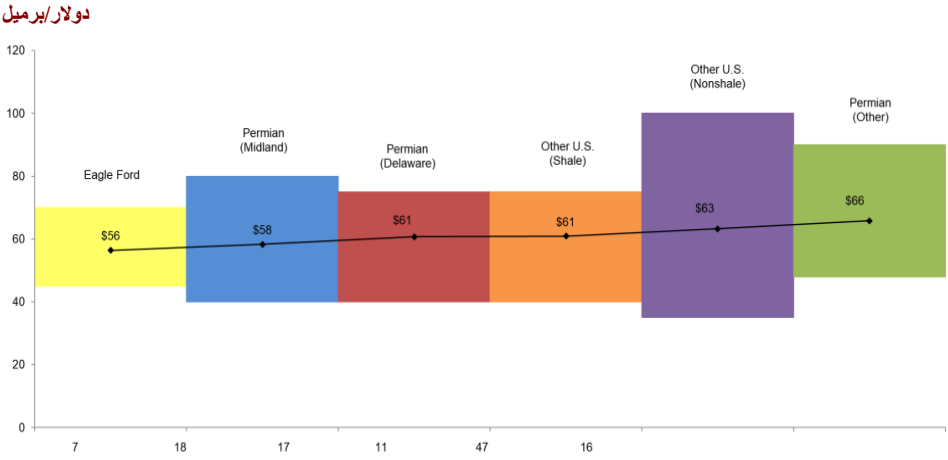

المصدر: استطلاع الطاقة الفصلي لبنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة Dallas الأمريكية، 18 أكتوبر 2023.

أما فيما يخص متوسط عدد حفارات النفط العاملة خلال الربع الثالث من عام 2023، تظهر تقديرات إدارة معلومات الأمريكية انخفاض هذا المتوسط للمرة الثانية على التوالي منذ الربع الثالث 2020 وبمقدار 71 حفارة مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 577 حفارة، منخفضاً بمقدار 95 حفارة على أساس سنوي. ويؤكد ذلك على المؤشرات التي تظهر أن تسريع نشاط الحفر الأمريكي الذي بدأ في سبتمبر 2020 قد توقف مؤقتاً أو ربما انتهى، ***كما يوضح الجدول (5) والشكل (12)***.

الجدول (5)

متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة، (2022– 2023)

		إمدادات النفط الصخري (مليون برميل/يوم)	عدد الحفارات العاملة (حفارة)
الربع الثالث 2022		8.869	672
الربع الرابع		9.024	692
الربع الأول 2023		9.266	692
الربع الثاني		9.528	648
الربع الثالث*		9.663	577
التغير عن	الربع الثاني 2023	0.134	(71)
	الربع الثالث 2022	0.793	(95)

*بيانات تقديرية

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أكتوبر 2023.

الشكل (12)

متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، (2022 –2023)

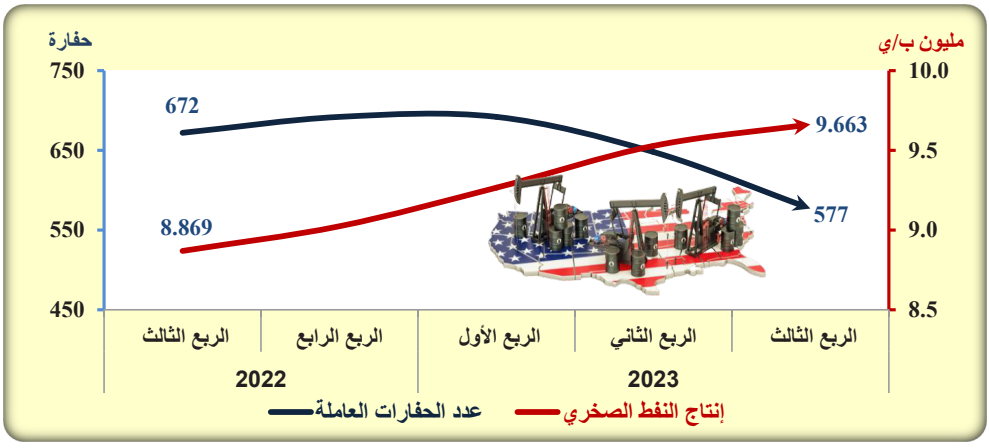

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أكتوبر 2023.

- **الآبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية**

انخفض إجمالي عدد آبار النفط الصخري والغاز الصخري المحفورة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الثالث من عام 2023 وهو الانخفاض الفصلي الثالث له على التوالي، حيث تراجع بمقدار 241 بئر أو 8.2% مقارنة بمستويات الربع السابق، ليبلغ 2681 بئر، وهو مستوى منخفض بمقدار 324 بئراً على أساس سنوي. يأتي ذلك على الرغم من ارتفاع أسعار خام غرب تكساس التي عادة ما ترتبط بدورها بعلاقة طردية مع عدد الآبار المحفورة. ويعزى بشكل رئيسي إلى استمرار ارتفاع التكاليف ونقص العمالة الذي يواجه شركات النفط الصخري منذ بداية عام 2023، وهو ما دفعها لتقليص عمليات الحفر، ***كما يوضح الشكل (13)***.

الشكل (13)
تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، (2020– 2023)

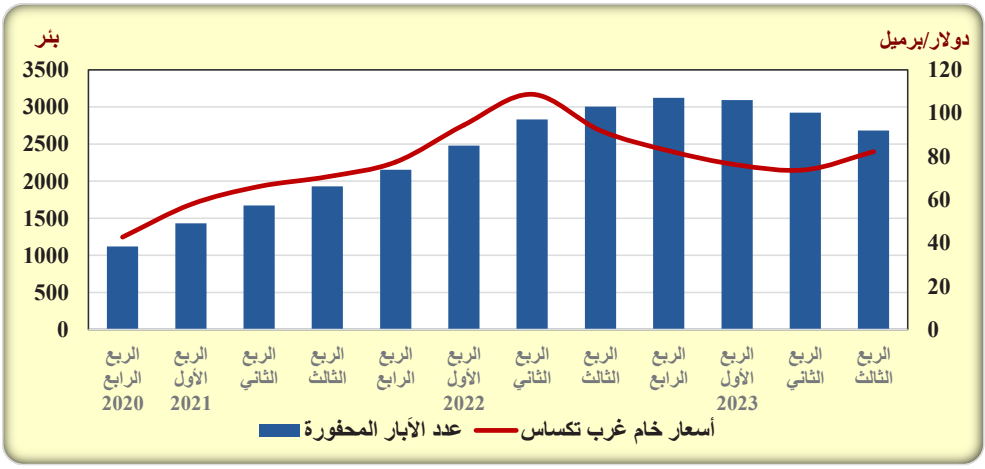

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أكتوبر 2023.

الجدير بالذكر، أن النسبة الأكبر من الآبار المحفورة مكتملة الإنجاز، والتي تعرف بالآبار المحفورة المكتملة، وهي ترتبط بعلاقة طردية مع متوسط أسعار النفط الخام، أما النسبة الباقية من الآبار المحفورة لا يتم استكمالها "Drilled but uncompleted (DUCs)" إلا عند وصول أسعار النفط إلى مستويات مناسبة لمنتجي النفط والغاز الصخري وتعرف بالآبار غير المكتملة. وعلى الرغم

من ارتفاع أسعار النفط الخام، تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض الإجمالي التراكمي لعدد الآبار المحفورة غير المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في نهاية الربع الثالث من عام 2023 بنحو 169 بئر، مقارنة بنهاية الربع السابق، ليبلغ عددها 4681 بئر، وهو الانخفاض الفصلي الثالث على التوالي، منخفضاً بنحو 421 بئراً مقارنة بالربع المماثل من عام 2022. ويشير هذا الانخفاض المتواصل إلى تركيز شركات الطاقة المنتجة على استكمال الآبار بدلاً من حفر آبار جديدة في ظل ارتفاع تكاليف الحفر، وهو ما قد يحد من نمو إنتاج النفط الأمريكي خلال الأشهر المقبلة، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية التي تظهر بياناتها انخفاض عدد الآبار المحفورة غير المكتملة في منطقة Eagle Ford ومنطقة Bakken في نهاية الربع الثالث من عام 2023 إلى أدنى مستوياتها المسجلة على الإطلاق وهي 412 بئر و444 بئر على الترتيب.

- الطلب العالمي على النفط

ارتفع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثالث من عام 2023 بنحو 830 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، أي بنسبة 0.8%، ليصل إلى 102.2 مليون ب/ ي، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بحوالي 2.8 مليون ب/ي، أي بنسبة 2.7% على أساس سنوي. يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الطلب في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ودول منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وروسيا، ودول أمريكا اللاتينية. في حين كان لانخفاض الطلب على النفط في كل من الدول الأسيوية النامية (لا سيما الهند) وباقي دول أوراسيا، دوراً في الحد من ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثالث من عام 2023، ***كما يوضح الجدول (6) والشكل (14).***

الجدول (6)
تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، (2022–2023)
(مليون برميل/ يوم)

		دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	إجمالي الطلب العالمي
الربع الثالث 2022		46.6	52.9	99.5
الربع الرابع		46.0	55.0	101.0
الربع الأول 2023		45.4	56.2	101.6
الربع الثاني		45.6	55.8	101.4
الربع الثالث*		46.3	55.9	102.2
التغير عن	الربع الثاني 2023	0.740	0.090	0.830
	الربع الثالث 2022	(0.290)	2.960	2.670

*بيانات تقديرية
** الأرقام بين قوسين تعني سالباً.
المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (14)
التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط، (2022-2023)
(مليون برميل/ يوم)

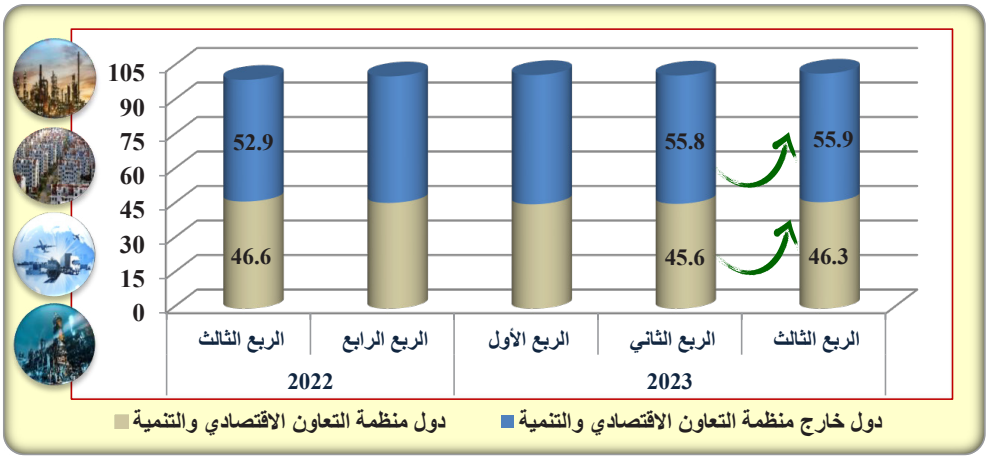

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وفيما يلي بيان للتطورات التي شهدتها مستويات الطلب على النفط لكل مجموعة من المجموعات الدولية على حدة خلال الربع الثالث من عام 2023:

- **الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**

ارتفع طلب مجموعة **دول منظمة التعاون الاقتصـــادي والتنمية** على النفط خلال الربع الثالث من عام 2023 بحوالي 740 ألف ب/ي، أي بنسبة 1.6% مقارنة بالربع الثاني من عام 2023، ليصل إلى نحو 46.3 مليون ب/ ي، وهو مستوى منخفض بنحو 290 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.6% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفع طلب **دول الأمريكيتين** خلال الربع الثالث من عام 2023 بمقدار 170 ألف ب/ي مقارنة بالربع الســـابق ليصـــل إلى حوالي 25.3 مليون ب/ي. ويعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة إجمالي الطلب في كندا والمكسيك بنحو 150 ألف ب/ي، وارتفاع الطلب في الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 20 ألف ب/ي.

وفي هذا الســياق، ارتفع الطلب الأمريكي بشــكل نســبي خلال الربع الثالث من عام 2023، بدعم من زيادة الطلب المحلي على الغازولين ووقود الطائرات، وسـط ذروة موسـم القيادة الصـيفي، التي كانت سبباً رئيسياً في ارتفاع الطلب الأمريكي خلال الأسبوع المنتهي في 11 أغسطس إلى أعلى مستوى له خلال عام 2023 وهو نحو 21.7 مليون ب/ي. في حين تأثر الطلب على الوقود الصناعي – لا سيما الديزل – سلباً بضعف نشاط التصنيع جراء تشديد السياسة النقدية من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، ومعدل التضخم المرتفع (رغم انخفاضه مقارنة بالربع السابق). كما كان لارتفاع أسعار الغازولين إلى أعلى مستوى لها منذ نوفمبر 2022، دوراً في الحد من انتعاش الطلب الأمريكي.

وارتفع الطلب في **دول أوروبا** خلال الربع الثالث من عام 2023 بحوالي 370 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 13.9 مليون ب/ي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة الطلب على الغازولين ووقود الطائرات في ظل التعافي النســبي في قطاع الخدمات والقطاع الاســتهلاكي. في حين تأثر الطلب في أوروبا سـلباً بالصـعوبات التي يواجهها قطاعي التصـنيع والبتروكيماويات – خاصة في ألمانيا، وذلك في ظل التوترات الجيوسياسية التي أدت إلى اختناقات في سلاسل التوريد.

كما ارتفع طلب **دول آسـيا/المحيط الهادئ** بحوالي 200 ألف ب/ي مقارنة بالربع الثاني من عام 2023 ليصـــل إلى نحو 7.2 مليون ب/ي، بدعم رئيســـي من زيادة الطلب على وقود الطائرات والغازولين، في ظل استمرار تعافي الحركة الجوية ونشاط التنقل – لا سيما في استراليا. في حين تأثر

الطلب سلباً بضعف متطلبات صناعة البتروكيماويات (مثل النافتا وغاز البترول المسال) في كل من كوريا الجنوبية واليابان، ***كما يوضح الجدول (7)***.

الجدول (7)
تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2022–2023)
(مليون برميل/ يوم)

		دول الأمريكيتين	دول أوروبا	دول أسيا/ المحيط الهادئ	إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
الربع الثالث 2022		25.3	14.1	7.2	46.6
الربع الرابع		25.0	13.3	7.7	46.0
الربع الأول 2023		24.5	13.1	7.8	45.4
الربع الثاني		25.2	13.5	7.0	45.6
الربع الثالث*		25.3	13.9	7.2	46.3
التغير عن	**الربع الثاني 2023**	**0.170**	**0.370**	**0.200**	**0.740**
	الربع الثالث 2022	**(0.010)**	**(0.220)**	**(0.060)**	**(0.290)**

* بيانات تقديرية.
** الأرقام بين قوسين تعني سالباً.
المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**

ارتفع طلب **دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** على النفط خلال الربع الثالث من عام 2023 بشكل نسبي بلغ حوالي 90 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.2% على أساس فصلي، ليصل إلى نحو 55.9 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 3 مليون ب/ي، أي بنسبة 5.6% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن تلك الدول، ارتفع الطلب على النفط في **منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا** خلال الربع الثالث من عام 2023 بنحو 730 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 13.3 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 510 ألف ب/ي على أساس سنوي. هذا وقد ارتفع طلب **الدول العربية** على النفط بنحو 300 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 7.6 مليون برميل/يوم، أي ما يشكل حوالي 13.6% من إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الثالث من عام 2023، مرتفعاً بنحو 260 ألف ب/ي على أساس سنوي، ويأتي ذلك بدعم من انتعاش النشاط

الاقتصـادي في المملكة العربية السـعودية والإمارات العربية المتحدة، مع تزايد الطلب على المنتجات النفطية المستخدمة في قطاع توليد الكهرباء خلال فصل الصيف (لا سيما في العراق)، وارتفاع الطلب على الغازولين ووقود الطائرات تزامناً مع انتعاش حركة التنقل والسـفر. كما ارتفع طلب الدول الأخرى في منطقة الشـرق الأوسـط وأفريقيا بنحو 430 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السـابق ليصـل إلى حوالي 5.7 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 250 ألف برميل/يوم على أساس سنوي.

وفيما يخص طلب **الدول الآسـيوية** فقد شـهد انخفاضـاً خلال الربع الثالث من عام 2023 بلغ نحو 630 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السـابق ليصـل إلى 30.3 مليون برميل/يوم، وهو مسـتوى مرتفع بنحو 1.9 مليون برميل/يوم مقارنة بنظيره المسجل خلال العام الماضي.

تباطئ نمو **الطلب الصـيني**، الذي يُعد المحرك الرئيسـي للنمو الاقتصـادي الآسـيوي وقاطرة التعافي في السـوق المذكورة، إلى 10 آلاف برميل/يوم فقط مقارنة بالربع السـابق ليصـل إلى حوالي 16.1 مليون برميل/يوم خلال الربع الثالث من عام 2023. وقد كان هذا الارتفاع الطفيف مدفوعاً بشـكل رئيسـي بارتفاع الطلب على وقود النقل، حيث دعم السـفر الموسـمي والنقل بالشـاحنات الطلب على الغازولين، والديزل الذي يمثل نحو ثلث استهلاك الصين، ووقود الطائرات، فضلاً عن المتطلبات القوية من المواد الخام البتروكيماوية، وتعافي نشـاط التصـنيع في الصـين خلال شـهر سبتمر. في حين تأثر الطلب الصـيني سلباً بانكماش نشـاط الصـناعات التحويلية خلال شـهري يوليو وأغسطس 2023، وأزمة قطاع العقارات وضعف إنفاق المستهلكين.

أما بالنسبة **للطلب الهندي** – ثاني أكبر محرك لنمو الاقتصاد الآسيوي بعد الصين، فقد انخفض خلال الربع الثالث من عام 2022 بنحو 190 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السـابق ليصـل إلى نحو 5.2 مليون برميل/ يوم. ويعزى ذلك بشـكل رئيسـي إلى تراجع الطلب على الديزل في القطاع الزراعي، متأثراً بموسـم الأمطار الموسـمية الذي جاء أقل من المتوقع. في حين، تلقى الطلب الهندي دعماً من انتعاش قطاعي الصـناعة والبناء، وارتفاع الطلب على الغازولين ووقود الطائرات خلال شهري يوليو وأغسطس في ظل تعافي نشاط التنقل والسفر الجوي.

ومن جهة أخرى، ارتفع الطلب على النفط في **دول أمريكا اللاتينية** خلال الربع الثالث من عام 2023 بنحو 30 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 6.7 مليون برميل/يوم. وفي هذا السياق، استقر الطلب في **البرازيل** عند نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق البالغ 3 مليون برميل/يوم، تزامناً مع الطلب القوي على الديزل والغازولين ووقود الطائرات بدعم من تحسن حركة التنقل والسفر الجوي. وفي المقابل، ارتفع طلب دول أمريكا اللاتينية الأخرى – لا سيما فنزويلا – بنحو 30 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليبلغ 3.7 مليون ب/ ي، متأثراً بدعم رئيسي من انتعاش النمو الاقتصادي، والاتفاع المطرد في حركة السفر الجوي التي تجاوزت مستوياتها المسجلة قبل جائحة فيروس كورونا.

وشهد طلب **دول أوراسيا (Eurasia)** على النفط انخفاضاً على أساس فصلي، بلغ ما يقرب من 40 ألف ب/ي مقارنة بالربع الثاني من عام 2023، ليصل إلى 4.8 مليون ب/ي. حيث ارتفع **طلب روسيا** على النفط بمقدار 150 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3.7 مليون ب/ي، في حين انخفض الطلب على النفط في باقي دول أوراسيا بنحو 190 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 1 مليون ب/ي، ***كما يوضح الجدول (8)***.

الجدول (8)
تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2022–2023)
(مليون برميل/ يوم)

	2022		2023			التغير عن	
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث*	الربع الثاني 2023	الربع الثالث 2022
الدول العربية :	**7.3**	**7.3**	**7.5**	**7.3**	**7.6**	**0.3**	**0.3**
الدول الأعضاء	6.2	6.2	6.4	6.2	6.5	0.3	0.3
باقي الدول العربية	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	–	–
دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا	**5.4**	**5.8**	**5.7**	**5.3**	**5.7**	**0.4**	**0.3**
إجمالي الشرق الأوسط وأفريقيا	**12.8**	**13.1**	**13.2**	**12.6**	**13.3**	**0.7**	**0.5**
الدول الآسيوية	**28.4**	**29.7**	**30.5**	**30.9**	**30.3**	**(0.6)**	**1.9**
منها: الصين	14.7	15.5	15.7	16.1	16.1	0.01	1.4
الهند	5.0	5.3	5.4	5.4	5.2	(0.2)	0.3
الدول الأخرى	8.8	8.9	9.3	9.5	9.0	(0.5)	0.3
دول أمريكا اللاتينية	**6.6**	**6.5**	**6.6**	**6.7**	**6.7**	**0.03**	**0.2**
منها: البرازيل	2.9	3.0	3.0	3.0	3.0	0.0	0.2
الدول الأخرى	3.7	3.5	3.6	3.7	3.7	0.03	0.03
دول أوراسيا	**4.5**	**4.9**	**5.1**	**4.8**	**4.8**	**(0.04)**	**0.31**
منها: روسيا	3.5	3.7	3.8	3.6	3.7	0.2	0.2
دول أوروبا الأخرى	**0.7**	**0.8**	**0.8**	**0.8**	**0.8**	**(0.02)**	**0.02**
إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**52.9**	**55.0**	**56.2**	**55.8**	**55.9**	**0.090**	**2.960**

* بيانات تقديرية

ملاحظة: الارقام بين قوسين تعني سالباً.

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ـ مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة

المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[4]

ارتفع إجمالي ***المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الثالث من عام 2023 بمقدار 19 مليون برميل عن مستوى الربع السابق ليصل إلى نحو 2.807 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 59 مليون برميل عن مستويات الربع المماثل من

[4] لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

أما ***المخزون التجاري النفطي في دول أوروبا*** فقد ارتفع بحوالي 7 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليستقر عند حوالي 927 مليون برميل (منها 333 مليون برميل من النفط الخام و 594 مليون برميل من المنتجات النفطية)، مرتفعاً بمقدار 9 مليون برميل على أساس سنوي. وقد تركز الارتفاع بشكل رئيسي في مخزونات المنتجات النفطية، تزامناً مع انتعاش نشاط مصافي التكرير. في حين تلقت مخزونات النفط الخام دعماً من ارتفاع الواردات من الولايات المتحدة الامريكية في ظل حظر الاتحاد الأوروبي على واردات المنتجات النفطية الروسية المنقولة بحراً والذي دخل حيز التنفيذ في الخامس من فبراير 2023.

وارتفع ***المخزون التجاري النفطي في دول آسيا/المحيط الهادئ بشكل طفيف*** خلال الربع الثالث 2023 بحوالي 1 مليون برميل فقط بالمقارنة مع الربع السابق ليستقر عند 360 مليون برميل (منها 109 مليون برميل من النفط الخام و 251 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى مرتفع بمقدار 2 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي.

الجدير بالذكر أن الوصول بالمخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى متوسط الأعوام الخمسة السابقة، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول مجموعة أوبك+ لتحقيق توازن واستقرار أسواق النفط العالمية. وتجدر الإشارة إلى استمرار انخفاض مستوى تلك المخزونات عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة (2018 – 2022) خلال الربع الثالث من عام 2023، حيث بلغ هذا الانخفاض حوالي 138 مليون برميل خلال شهر يوليو 2023، وحوالي 117 مليون برميل خلال شهر أغسطس، ***كما يوضح الشكل (15).***

أما ***المخزون التجاري النفطي في دول أوروبا*** فقد ارتفع بحوالي 7 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليستقر عند حوالي 927 مليون برميل (منها 333 مليون برميل من النفط الخام و 594 مليون برميل من المنتجات النفطية)، مرتفعاً بمقدار 9 مليون برميل على أساس سنوي. وقد تركز الارتفاع بشكل رئيسي في مخزونات المنتجات النفطية، تزامناً مع انتعاش نشاط مصافي التكرير. في حين تلقت مخزونات النفط الخام دعماً من ارتفاع الواردات من الولايات المتحدة الامريكية في ظل حظر الاتحاد الأوروبي على واردات المنتجات النفطية الروسية المنقولة بحراً والذي دخل حيز التنفيذ في الخامس من فبراير 2023.

وارتفع ***المخزون التجاري النفطي في دول آسيا/المحيط الهادئ بشكل طفيف*** خلال الربع الثالث 2023 بحوالي 1 مليون برميل فقط بالمقارنة مع الربع السابق ليستقر عند 360 مليون برميل (منها 109 مليون برميل من النفط الخام و 251 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى مرتفع بمقدار 2 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي.

الجدير بالذكر أن الوصول بالمخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى متوسط الأعوام الخمسة السابقة، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول مجموعة أوبك+ لتحقيق توازن واستقرار أسواق النفط العالمية. وتجدر الإشارة إلى استمرار انخفاض مستوى تلك المخزونات عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة (2018 – 2022) خلال الربع الثالث من عام 2023، حيث بلغ هذا الانخفاض حوالي 138 مليون برميل خلال شهر يوليو 2023، وحوالي 117 مليون برميل خلال شهر أغسطس، ***كما يوضح الشكل (15).***

الشكل (15)
تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة (2018-2022)
(مليون برميل)

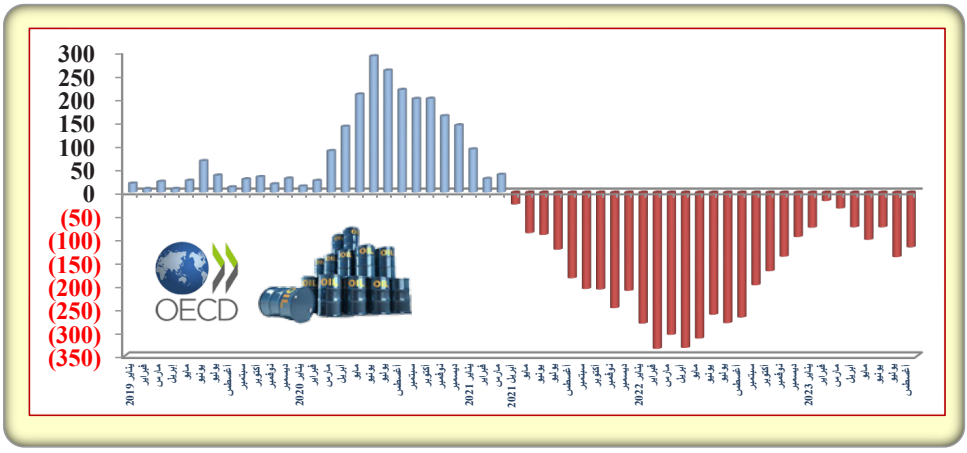

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

المخزون التجاري العالمي[5]

استقر ***المخزون التجاري النفطي في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الثالث من عام 2023 عند حوالي 3.169 مليار برميل وهو نفس المستوى المسجل في نهاية الربع السابق، مرتفعاً بحوالي 127 مليون برميل على أساس سنوي. وبذلك يسجل مستوى ***إجمالي المخزون التجاري العالمي*** ارتفاعاً بنحو 20 مليون برميل خلال الربع الثالث من عام 2023 مقارنة بمستواه المسجل خلال الربع السابق ليصل إلى 5.976 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 186 مليون برميل على أساس سنوي.

المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)

انخفض ***المخزون النفطي في البحر*** في نهاية الربع الثالث 2023 بمقدار 82 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.367 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 166 مليون برميل

[5] لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

على أســـاس ســـنوي. حيث انخفض مخزون النفط العابر في الموانئ بنحو 60 مليون برميل مقارنة بالربع الســابق، ليصــل إلى 1.303 مليار برميل، كما انخفض مخزون النفط العائم بالقرب من مناطق الاستهلاك الرئيسية بمقدار 22 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 64 مليون برميل. ويعزى ذلك إلى تخفيضات الإنتاج من قبل دول أوبك+ وتزايد عمليات الشراء لمخزونات الوقود.

المخزون الاستراتيجي

ارتفع ***المخزون الاســـتراتيجي*** في نهاية الربع الثالث من عام 2023 بمقدار 3 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 1.504 مليار برميل، منخفضاً بمقدار 37 مليون برميل على أساس سنوي.

هذا وقد ارتفع ***المخزون الاستراتيجي الأمريكي***[6] في نهاية الربع الثالث من عام 2023 بحوالي 4.1 مليون برميل مقارنة بنهاية الربع السابق ليصل إلى 351 مليون برميل، مرتفعاً عن أدنى مستوى له مُنذ منتصف أغسطس 1983. يذكر في هذا السياق، أن وزارة الطاقة الأمريكية قامت بإعادة شراء 6.3 مليون برميل من النفط الخام للمخزونات الاستراتيجية، تم تسليمها في شهري أغسطس وسبتمبر. وتم الإعلان في شهر أغسطس عن سحب عرض لشراء 6 مليون برميل إضافية للتسليم خلال شهري أكتوبر ونوفمبر، مع الإشــارة إلى إن هذه الخطوة لم تكن رفضــاً لعروض شــركات النفط لإعادة ملء المخزون الاســـتراتيجي، بل كانت قراراً تم اتخاذه بناء على "ظروف الســـوق" التي يتوقع أن يكون بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام عن المستوى المحدد الذي يتراوح ما بين 67 إلى 72 دولار/برميل. وفي 19 أكتوبر 2023 أشــارت وزارة الطاقة الأمريكية إلى أنها تأمل في شــراء 6 مليون برميل من النفط الخام بسعر 79 دولار/برميل أو أقل، للتسليم خلال شهري ديسمبر 2023 ويناير 2024.

إجمالي المخزون العالمي[7]

بلغ إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإســتراتيجية) في نهاية الربع الثالث من عام 2023 نحو 8.847 مليار برميل مسـجلاً بذلك انخفاضـاً بنحو 59 مليون برميل أي بنسـبة 0.7% مقارنة بالربع السـابق، وانخفاضـاً بنحو 16 مليون برميل أي بنسـبة 0.2% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (9) والشكل (16).***

[6] يتواجد المخزون الاستراتيجي الأمريكي في أربع مواقع على طول سواحل ولايتي تكساس ولويزيانا التي تحتوى على خزانات عميقة تحت الأرض، وذلك وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.
[7] يشمل المخزون على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي.

الجدول (9)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي، (2022 – 2023)
(مليون برميل)

المنطقة	2022	2023		التغير عن	
	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الثالث*	الربع الثاني 2023	الربع الثالث 2022
الأمريكيتين	**1472**	**1509**	**1521**	**12**	**49**
منها : الولايات المتحدة الأمريكية	1221	1261	1272	11	51
أوروبا	**918**	**920**	**927**	**7**	**9**
أسيا/ المحيط الهادئ	**358**	**359**	**360**	**1**	**2**
إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**2748**	**2788**	**2807**	**19**	**59**
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**3042**	**3169**	**3169**	**0**	**127**
إجمالي المخزون التجاري**	**5790**	**5956**	**5976**	**20**	**186**
المخزون في البحر	**1533**	**1449**	**1367**	**(82)**	**(166)**
المخزون الاستراتيجي منه :	**1541**	**1501**	**1504**	**3**	**(37)**
المخزون الاستراتيجي الأمريكي	416	347	351	4	(65)
إجمالي المخزون العالمي	**8863**	**8906**	**8847**	**(59)**	**(16)**
كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يوم)	58.4	**59.4**	**60.5**	**1.1**	**2.1**

* بيانات تقديرية. ** لايشمل المخزون على متن الناقلات .

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر: Oil Market Intelligence, Various Issues.

الشكل (16)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي، (2022-2023)
(مليار برميل)

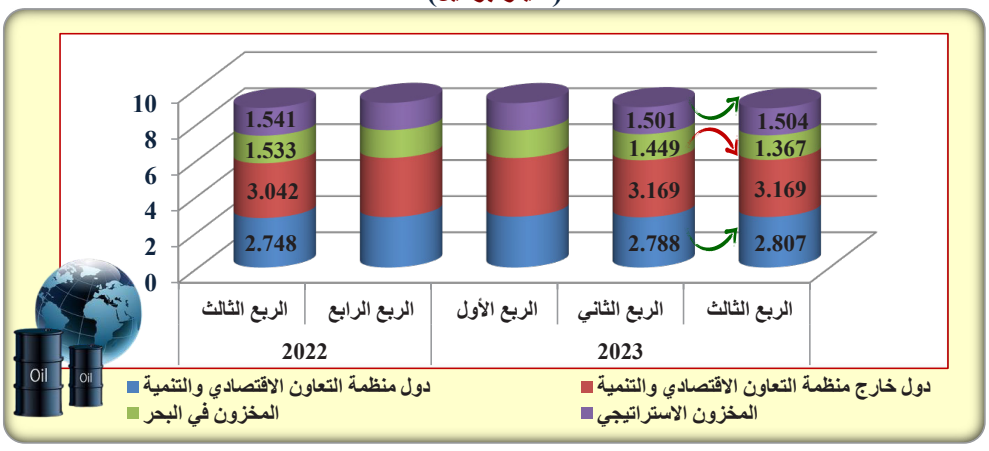

المصدر: Oil Market Intelligence, Various Issues.

والجدير بالاهتمام أن ***كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الثالث من عام 2023 قد ارتفعت إلى 60.5 يوم من الاستهلاك، مقارنة بمستوى بلغ 59.4 يوم من الاستهلاك في نهاية الربع السابق، ومرتفعة بنحو 2.1 يوم مقارنة بنهاية الربع المماثل من العام الماضي البالغ 58.4 يوم من الاستهلاك.

ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط

- العوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)

خلال الربع الثالث من عام 2023، تلقت أسعار النفط الخام دعماً من استمرار تصاعد التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا التي كان لها دور في تزايد المخاوف بشأن أمن إمدادات الطاقة العالمية، وإعلان روسيا حظر مؤقت لصادرات الغازولين والديزل إلى جميع الدول – باستثناء روسيا البيضاء وكازاخستان وأرمينيا وقرغيزستان، وإمكانية تخفيف العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على فنزويلا مما قد يسمح لها بتصدير المزيد من النفط الخام، والمخاوف بأن تؤثر التوترات الجيوسياسية على إمدادات النفط الخام في الجابون التي بلغ المتوسط الشهري لصادراتها 160 ألف ب/ي خلال الفترة (مايو – يوليو 2023).

- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة

تأثرت أسعار النفط الخام بأداء الدولار الأمريكي خلال الربع الثالث من عام 2023. يذكر في هذا السياق، أن أسعار النفط الخام قد ارتفعت في شهر يوليو 2023، تزامناً مع انخفاض مؤشر الدولار الأمريكي[8] على الرغم من قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، مما يشير إلى تراجع اقبال المستثمرين على المخاطرة مع تحسن توقعات الاقتصاد العالمي. وخلال أغسطس 2023، ارتفعت أسعار النفط الخام، رغم تعافي مؤشر الدولار بدعم من توقع استمرار سياسة التشديد النقدي، وخفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأمريكية من AAA إلى +AA وسط الضغوط التضخمية. هذا ويُعد توافق اتجاهات أسعار النفط والدولار الأمريكي أمر نادراً ما يحدث، نظراً للارتباط العكسي بينهما، ويستمر حدوثه لفترة زمنية قصيرة، نتيجة حدوث عدة عوامل متداخلة في نفس الوقت، منها ما له علاقه بأساسيات سوق النفط، ومنها

[8] يقيس أداء الدولار الأمريكي مقابل سلة من ستة عملات رئيسية.

ما ليس له علاقة بها. وخلال شهر سبتمبر 2023، واصلت أسعار النفط الخام ارتفاعها، وفي المقابل ارتفع مؤشر الدولار للشهر الثاني على التوالي، على الرغم من عدم رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة، مع توقع إبقاء أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة، وسط استمرار الضغوط التضخمية.

ـ نشاط المضاربات

لعبت المضاربات دوراً جزئياً في ارتفاع متوسط أسعار النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2023، على خلفية تراجع عمليات بيع العقود من قبل المستثمرون – لا سيما خلال شهر أغسطس – في ظل تنامي التوقعات بشأن تحسن أساسيات سوق النفط العالمية خلال النصف الثاني من عام 2023. بينما كان لقرارات مجموعة أوبك+ دوراً في تحقيق استقرار وتوازن أسواق النفط، ومن ثم الحد من نشاط المضاربين في الأسواق الآجلة، التي تزيد استثماراتهم في التقلبات الحادة لأسعار النفط الخام، اعتماداً على ثلاثة عوامل رئيسية هي الإمدادات الحالية، والإمدادات المستقبلية، والطلب المتوقع.

3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية

أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية

ترتبط تجارة النفط الأمريكية بثلاثة عوامل رئيسية وهي، **أولاً: الموقع** – يمكن أن يختلف إنتاج النفط وتكريره والطلب عليه جغرافياً، فأحد الأسباب الرئيسية لاستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد النفط الخام والمنتجات النفطية هو أن الجزء الأكبر من البنية التحتية لإنتاج النفط الخام ووقود التكرير، موجود في مناطق وسط الولايات المتحدة الأمريكية وعلى طول ساحل الخليج الأمريكي. في الوقت ذاته، تفتقر العديد من الولايات ذات الطلب المرتفع على وقود السيارات إلى مثل هذه البنية التحتية، وتقوم بتغطية إحتياجاتها من الوقود عن طريق الشحن البحري والسكك الحديدية والشاحنات، وتعد ولايات Florida و Oregon و New England أمثلة رئيسية للولايات التي تعتمد بشكل كبير على وسائل النقل والواردات الأكثر تكلفة. **ثانياً: الجودة** – النفط الخام ليس منتجاً متجانساً، ولذلك تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد وتصدير النفط الخام، فدرجة لزوجة النفط (خفيفة أو ثقيلة) ومحتوى الكبريت (منخفض/ حلو أو مرتفع / حامض) تحدد إلى حد كبير العمليات اللازمة لتكريره إلى وقود و منتجات اخرى. وبشكل عام تستخدم مصافي التكرير الأمريكية أنواع النفط الخام من جميع أنحاء العالم التي تتماشى مع إمكانيات المعالجة الخاصة بها،

حيث من غير المجدي اقتصادياً من الناحيتين المالية والتشغيلية أن تعتمد المصافي على النفط الخفيف المحلي فقط، إذ يجب استيراد نفط من نوعيات مختلفة لتحسين الإنتاج بالنظر إلى مزيج طاقة التكرير.

ثالثاً: الكمية – أدى ارتفاع الطاقة التكريرية ومعدلات التشغيل للمصافي الأمريكية إلى حدوث فائض في أسواق المنتجات النفطية المحلية، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى أسواق تصدير لجعلها قابلة للاستمرار. وفي الوقت ذاته، يساعد ارتفاع صادرات النفط الخام في دعم صناعة إنتاج النفط الخام الأمريكي.

وقد ***ارتفعت واردات الولايات المتحدة الأمريكية*** من النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2023 بنحو 344 ألف ب/ي أى بنسبة 5.4% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى حوالي 6.8 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بحوالي 396 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق. هذا وتجدُر الإشارة إلى ارتفاع واردات النفط الخام الأمريكية خلال الأسبوع المنتهي في 8 سبتمبر 2023 إلى حوالي 7.6 مليون ب/ي وهو أعلى مستوياتها المسجلة منذ الأسبوع المنتهي في 9 أغسطس 2019، بدعم من قوة الطلب المحلي قبل نهاية موسم العطلات الصيفي. ويأتي الارتفاع في واردات النفط الخام الأمريكية خلال الربع الثالث من منطقة الشرق الأوسط وغرب أفريقيا وكذلك أمريكا اللاتينية. بينما ***انخفضت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات النفطية*** خلال الربع الثالث من عام 2023 بنحو 297 ألف ب/ي أي بنسبة 13.6% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى 1.9 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 74 ألف ب/ي على أساس سنوي. وتجدُر الإشارة إلى انخفاض واردات المنتجات النفطية الأمريكية خلال الأسبوع المنتهي في 22 سبتمبر 2023 إلى نحو 1.4 مليون ب/ي وهو أدنى مستوياتها المسجلة منذ نهاية شهر سبتمبر 2022.

وعلى جانب الصادرات، ***انخفضت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام*** خلال الربع الثالث من عام 2023 بنحو 155 ألف ب/ي، أي بنسبة 3.7% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 4.1 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 196 ألف ب/ي على أساس سنوي. وتجدر الإشارة إلى أن صادرات النفط الخام الأمريكية ارتفعت إلى ثالث أعلى مستوى قياسي لها منذ بدء تسجيل تلك البيانات في عام 1991 بلغ نحو 5.3 مليون ب/ي خلال الأسبوع الأخير من يوليو، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، وسط تزايد عمليات شراء النفط الخام الأمريكي من قبل

مصافي التكرير في أوروبا التي استحوذت على حصة بلغت نحو 43% من إجمالي صادرات النفط الخام الأمريكية في شهر يوليو 2023، في ظل سعيها لتعويض النفط الروسي الخاضع للعقوبات بسبب التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في شرق أوروبا. يأتي ذلك قبل أن تنخفض صادرات النفط الخام الأمريكية خلال الأسبوع المنتهي في الرابع من أغسطس 2023 بأعلى وتيرة أسبوعية منذ بدء تسجيل إدارة معلومات الطاقة الأمريكية لتلك البيانات في عام 1991 بلغت نحو 2.9 مليون ب/ي. وبشكل عام، يعزى انخفاض صادرات النفط الخام الأمريكية مقارنة بالربع السابق، إلى الارتفاع في الطلب المحلي، وتقلص الفروقات السعرية بين خام غرب تكساس الأمريكي وخام برنت القياسي وهو ما أدى إلى تراجع نسبي في كونه أكثر جاذبية للمشترين في الأسواق النفطية (تميل الصادرات إلى الارتفاع عندما يتم تداول خام غرب تكساس بخصم يزيد عن 6 دولار/برميل عن خام برنت).

تجدر الإشارة إلى أن متوسط صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام قد سجل في النصف الأول من عام 2023 أعلى مستوى قياسي له منذ رفع الحظر عن الصادرات في عام 2015. وكانت أوروبا – لا سيما هولندا والمملكة المتحدة – هي الوجهة الرئيسية لتلك الصادرات بحوالي 1.75 مليون ب/ي، يليها آسيا – لا سيما الصين وكوريا الجنوبية – بحوالي 1.68 مليون ب/ي.

وفي المقابل، ***ارتفعت الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية*** بحوالي 145 ألف ب/ي، أي بنسبة 2.4% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ نحو 6.3 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بحوالي 62 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق. وتجدر الإشارة إلى ارتفاع صادرات المنتجات النفطية الأمريكية خلال شهر يوليو 2023 إلى مستوى قياسي جديد بلغ حوالي 6.6 مليون ب/ي، على خلفية زيادة تدفقات الغازولين والديزل الأمريكية إلى المكسيك.

وبناء على ما تقدم، استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في كونها مصدر صافي للنفط خلال الربع الثالث من عام 2023 (مع الأخذ في الاعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال مستورد صافي للنفط الخام)، حيث بلغ صافي صادراتها النفطية نحو 1.7 مليون ب/ي، مقارنة بصافي صادرات نفطية بلغ نحو 1.8 مليون ب/ي خلال الربع السابق والربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11).***

الجدول (10)
تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

		الولايات المتحدة الأمريكية	الصين	الهند
الربع الثالث 2022		2.5	9.4	4.4
الربع الرابع		2.1	11.0	4.5
الربع الأول 2023		2.1	11.1	4.9
الربع الثاني		2.2	11.7	4.8
الربع الثالث*		2.7	11.3	4.4
التغير عن	الربع الثاني 2023	**0.499**	**(0.418)**	**(0.383)**
	الربع الثالث 2022	**0.201**	**1.930**	**0.014**

*بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر:
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.
- إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).
- Ministry of Petroleum & Natural Gas, India –
- General Administration of Customs, China –

الجدول (11)
تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

		الولايات المتحدة الأمريكية	الصين	الهند
الربع الثالث		(4.3)	(0.642)	(0.343)
الربع الرابع		(4.2)	(0.749)	(0.112)
الربع الأول 2023		(4.1)	(0.733)	(0.361)
الربع الثاني		(3.9)	0.016	(0.344)
الربع الثالث*		(4.4)	(0.351)	(0.417)
التغير عن	الربع الثاني 2023	**(0.442)**	**(0.368)**	**(0.073)**
	الربع الثالث 2022	**(0.136)**	**0.291**	**(0.074)**

*بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر:
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.
- إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).
- Ministry of Petroleum & Natural Gas, India –
- General Administration of Customs, China –

ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية

انخفضت ***واردات الصين من النفط الخام*** خلال الربع الثالث 2023 بحوالي 418 ألف ب/ي، أي بنسبة 3.6% مقارنة بالمستوى القياسي المسجل خلال الربع السابق لتصل إلى 11.3 مليون ب/ي، مرتفعة بنحو 1.9 مليون ب/ي على أساس سنوي.

هذا وتُظهر أحدث البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية، أن واردات الصين (أكبر مستورد عالمي) من النفط الخام قد انخفضت خلال شهر يوليو 2023 إلى أدنى مستوى لها منذ شهر يناير الماضي وهو 10.3 مليون ب/ي، متراجعة بنسبة بلغت 18.8% مقارنة بالشهر السابق. ويرجع ذلك إلى انخفاض الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية – التي شهدت زيادة في الطلب المحلي، ومن روسيا – التي خفضت صادراتها، ومن المملكة العربية السعودية التي أجرت تخفيضات إضافية طوعية على إنتاجها، وهو ما كان له دور رئيسي (إلى جانب ارتفاع الأسعار) في قيام الصين بإجراء سحب من المخزونات الاستراتيجية للمرة الأولى منذ 33 شهر. وارتفعت واردات النفط الخام في الصين خلال أغسطس، مسجلة ثالث أعلى مستوياتها على الإطلاق وهو نحو 12.5 مليون ب/ي، بدعم من قيام الصين ببناء المخزونات من النفط الخام، وزيادة عمليات المعالجة في مصافي التكرير للاستفادة من ارتفاع أرباح تصدير الوقود. وعاودت واردات الصين من النفط الخام تراجعها خلال شهر سبتمبر 2023، على خلفية انخفاض حصص واردات مصافي التكرير المستقلة – لا سيما من مصفاة Hengli Petrochemical (Dalian) وشركة Zhejiang Petroleum & Chemical.

ولا تزال روسيا هي المورد للرئيسي للنفط الخام إلى الصين، حيث بلغ إجمالي تلك الواردات – بما في ذلك الإمدادات عبر خطوط الأنابيب والشحنات المنقولة بحراً – حوالي 2.13 مليون ب/ي في شهر سبتمبر 2023، وفقا لبيانات الإدارة العامة للجمارك الصينية. في حين تشير التقديرات شركة "Kpler" لتتبع الناقلات، إلى ارتفاع واردات الصين من النفط الخام الإيراني خلال شهر أغسطس 2023 لتصل إلى 1.5 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى منذ عام 2013، حيث أصبح النفط الخام الروسي أكثر تكلفة نسبياً، نتيجة المنافسه على شراءه من مصافي التكرير الحكومية في الصين وكذلك من مصافي التكرير في الهند.

كما انخفضت ***واردات الصين من المنتجات النفطية*** خلال الربع الثالث من عام 2023 بمقدار 100 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، لتتراجع عن أعلى مستوى لها منذ الربع الرابع 2019، وتصل إلى نحو 974 ألف ب/ي، وهو مستوى مرتفع بحوالي 512 ألف ب/ي على أساس سنوي. ويعزى جزء من هذا الانخفاض إلى الحظر المؤقت التي أجرته روسيا لصادراتها من الغازولين والديزل بهدف تحقيق الاستقرار في السوق المحلية وخفض الأسعار بالنسبة للمستهلكين.

وفيما يتعلق ***بالصادرات***، لم تصدر الصين أي كميات من النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2023. في حين ارتفعت ***صادراتها من المنتجات النفطية*** بنحو 268 ألف ب/ي أو بنسبة 25.3% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 1.3 مليون ب/ي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى سعى مصافي التكرير للاستفادة من ارتفاع أرباح تصدير الوقود (لا سيما الديزل ووقود الطائرات والغازولين)، تزامناً مع إصدار الصين للدفعة الثالثة من حصص تصدير المنتجات النفطية للشركات في عام 2023.

وبشكل عام انخفض ***صافي الواردات النفطية للصين*** خلال الربع الثالث من عام 2023 بنحو 786 مليون ب/ي مقارنة مع الربع السابق، ليصل إلى نحو 11 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 2.2 مليون ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما آنفاً.***

ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية

انخفضت ***واردات الهند من النفط الخام*** خلال الربع الثالث من عام 2023 بحوالي 383 ألف ب/ي، أي بنسبة 8% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ نحو 4.4 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بحوالي 14 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيسي إلى ضعف الطلب المحلي متأثراً بموسم الأمطار الموسمية، فضلاً عن خفض روسيا لصادراتها من النفط الخام وبدء عمليات صيانة المصافي لموسم الخريف. وعلى وقع تلك المعطيات، انخفضت واردات الهند من النفط الخام خلال سبتمبر 2023 إلى نحو 4.2 مليون ب/ي وهو أدنى مستوى لها منذ شهر سبتمبر 2022.

وتواصل مصافي تكرير النفط في الهند سعيها للاستفاده من أسعار النفط الخام الروسي المنخفضة في ظل التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في شرق أوروبا، حيث تقوم بتكريره ومن ثم

تصـــديره كوقود إلى الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بأســـعار الســـوق المرتفعة. وقد اســـتمرت روســـيا في كونها أكبر مورد للنفط إلى الهند خلال الربع الثالث من عام 2023، على الرغم من انخفاض واردات الهند من النفط الخام الروســـي خلال شـــهري يوليو وأغســـطس. وتشـير تقديرات شـركة Kpler لتتبع حركة ناقلات النفط إلى أن متوسـط تلك الواردات خلال الفترة (أبريل – سـبتمبر) 2023 بلغ نحو 1.76 مليون ب/ي، أي أكثر من ضـعف المسـتوى المسـجل خلال نفس الفترة من العام الماضي وهو حوالي 780 ألف ب/ي.

في حين ارتفعت ***واردات الهند من المنتجات النفطية*** بحوالي 67 ألف ب/ي، أي بنســـبة 8% مقارنة بمســـتويات الربع الســـابق لتبلغ حوالي 906 ألف ب/ي، مرتفعة بنحو 15 ألف ب/ي مقارنة بمســـتويات الربع المماثل من العام الماضـــي، مدفوعة بزيادة الواردات من غاز البترول المســـال والغازولين وزيت الوقود، قبل موسـم الأعياد خلال شـهر نوفمبر 2023. وفيما يتعلق ***بالصـــادرات***، **ارتفعت صـــادرات الهند من المنتجات النفطية** بحوالى 140 ألف ب/ي، أي بنســـبة 11.8% مقارنة بمسـتويات الربع السـابق لتبلغ حوالي 1.3 مليون ب/ي، وهو مسـتوى مرتفع بحوالي 89 ألف ب/ي على أساس سنوي.

وبذلك ينخفض ***صـــافي الواردات النفطية للهند*** خلال الربع الثالث من عام 2023 بحوالي 456 ألف ب/ي، أي بنســـبة 10.2% مقارنة مع الربع الســـابق ليصـــل إلى نحو 4 مليون ب/ي، وهو مســـتوى منخفض بحوالي 60 ألف ب/ي مقارنة بمســـتويات الربع المماثل من العام الماضـــي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما سابقاً.***

4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية

واصـــل أداء **صـــناعة تكرير النفط الخام العالمية** تعافيه خلال الربع الثالث من عام 2023، حيث ارتفعت **كميات المنتجات النفطية المكررة من المصـــافي العالمية** بحوالي 1.2 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 81.6 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 2.4 مليون ب/ي على أســـاس ســـنوي. في هذا الســـياق، ارتفعت المنتجات النفطية المكررة من مصـــافي **دول منظمة التعاون الاقتصـــادي والتنمية** بنحو 610 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع الســـابق لتصـــل إلى حوالي 36.4 مليون برميل/ يوم، ويعزى ذلك بشـكل رئيسـي إلى: **أولاً:** انتعاش نشـاط المصـافي التكرير في الولايات المتحدة الأمريكية خلال شـهري يوليو وأغسـطس 2023، بدعم من الطلب الموسـمي على

الوقود خلال موسم العطلات الصيفي، الذي رفع طلب مصافي التكرير على النفط الخام خلال الأسبوع المنتهي في الثامن عشر من شهر أغسطس إلى نحو 16.8 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى له منذ شهر يناير 2020. وتشير التقديرات إلى أن ارتفاع معدل تشغيل المصافي الأمريكية قد يرجع إلى أن مخزونات الغازولين والديزل أقل من متوسطها خلال الخمس أعوام السابقة. في حين تأثر نشاط المصافي الأمريكية سلباً، بالإغلاق المؤقت لمصفاة Garyville – ثالث أكبر مصفاة تكرير أمريكية بطاقة إنتاجية تبلغ 596 ألف ب/ي – بسبب إندلاع حريق بها في أواخر شهر أغسطس، وبدء عمليات الصيانة الموسمية للمصافي خلال شهر سبتمبر. **ثانياً:** الارتفاع الملحوظ في نشاط مصافي التكرير الأوروبية بدعم من ارتفاع الطلب على الغازولين ووقود الطائرات تزامناً مع ارتفاع هوامش أرباح مصافي التكرير، وتزايد حركة التنقل خلال موسم العطلات الصيفي، والتعافي في قطاع الخدمات والقطاع الاستهلاكي، مع عودة بعض المصافي الأوروبية من عمليات الإغلاق غير المخطط لها، فضلاً عن زيادة الطلب من غرب أفريقيا خلال شهري يوليو وأغسطس 2023. بينما انكمش نشاط التكرير في دول آسيا والمحيط الهادئ، متأثراً بضعف متطلبات صناعة البتروكيماويات (مثل النافتا وغاز البترول المسال) في كوريا الجنوبية واليابان.

ارتفعت المنتجات النفطية المكررة من مصافي **دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** خلال الربع الثالث من عام 2023، بنحو 580 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 45.2 مليون ب/ ي، يعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى انتعاش نشاط التكرير في دول الشرق الأوسط التي تزايد طلبها الموسمي على المنتجات المستخدمة في قطاع توليد الكهرباء، وارتفع طلبها على الغازولين ووقود الطائرات تزامناً مع الزيادة في حركة التنقل والسفر، وارتفعت صادراتها إلى دول أوروبا التي تسعى لإيجاد واردات بديلة عن المنتجات النفطية الروسية التي خضعت للحظر في الخامس من فبراير 2023. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه اعتباراً من شهر يوليو 2023، كانت لدى مصافي التكرير في دولة الكويت القدرة على معالجة نحو 1.4 مليون ب/ي من النفط الخام، أي أكثر من ضعف طاقة التكرير المسجلة في يناير 2021 البالغة 600 ألف ب/ي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الزيادة في الطاقة الإنتاجية من مصفاة الزور الجديدة ومشروع التوسعة في المصافي القائمة على مدى العامين الماضيين. هذا وتعد مصفاة الزور الجديدة في دولة الكويت هي الأكبر في منطقة الشرق الأوسط بطاقة تبلغ 615 ألف ب/ي من بين ثلاث وحدات، حيث تم تشغيل أول وحدة

لتقطير النفط الخام في المصفاة في شهر نوفمبر 2022، تليها الثانية في شهر مارس 2023، والثالثة في شهر يوليو 2023. ويمكن لمصفاة الزور إنتاج كميات كبيرة من زيت الوقود منخفض الكبريت، حوالي 220 ألف ب/ي بكامل طاقتها.

وارتفع نشاط مصافي التكرير في الصين بشكل ملحوظ، حيث ارتفعت إنتاجية مصافي التكرير الصينية خلال شهر سبتمبر 2023 إلى مستوى قياسي جديد بلغ حوالي 15.48 مليون ب/ي بدعم من قيام مصافي التكرير ببناء مخزونات لتلبية الطلب على الغازولين ووقود الطائرات خلال موسم العطلات الصيفي، وإصدار الصين لحصص تصدير إضافية من الوقود، للحفاظ على عمليات التشغيل عند مستويات مرتفعة لتصدير الوقود، والاستفادة من هوامش أرباح أقوى من معالجة النفط الخام، وسط نقص الإمدادات الإقليمية من الغازولين والديزل – لا سيما من روسيا، فضلاً تحسن قطاع التصنيع خلال شهر سبتمبر. وارتفع نشاط مصافي التكرير في روسيا، بدعم من ارتفاع الطلب المحلي على وقود النقل الذي دفع روسيا إلى إجراء حظر مؤقت على صادرات الغازولين والديزل، وكان لعمليات الصيانة الموسمية – خلال شهر سبتمبر – دوراً في الحد من نشاط المصافي الروسية. كما ارتفعت إنتاجية مصافي تكرير النفط الخام في دول أمريكا اللاتينية بشكل نسبي. بينما تراجع نشاط مصافي تكرير النفط في الهند، على خلفية تراجع الطلب على الديزل في القطاع الزراعي، متأثراً بموسم الأمطار الموسمية، ***كما يوضح الجدول (12) والشكل (17).***

الجدول (12)
تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية، (2022 – 2023)
(مليون برميل/يوم)

المنطقة	2022	2023		التغير عن	
	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الثاني 2023	الربع الثالث 2022
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :	**37.0**	**35.8**	**36.4**	**0.610**	**(0.630)**
الأمريكيتين	19.0	19.1	19.4	0.320	0.370
أوروبا	11.8	11.1	11.5	0.350	(0.330)
أسيا/المحيط الهادئ	6.2	5.6	5.5	(0.060)	(0.670)
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**42.2**	**44.6**	**45.2**	**0.580**	**2.990**
الصين	13.0	14.8	15.1	0.310	2.090
الهند	4.7	5.2	5.1	(0.090)	0.440
دول الشرق الأوسط	7.3	7.4	7.8	0.310	0.410
روسيا	5.5	5.4	5.5	0.110	0.010
دول أمريكا اللاتينية	3.4	3.5	3.6	0.030	0.180
أفريقيا	1.8	1.7	1.8	0.060	0.030
دول أخرى*	6.5	6.5	6.4	(0.150)	(0.170)
الإجمالي العالمي	**79.2**	**80.4**	**81.6**	**1.190**	**2.360**

* تشمل دول أوروبا غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وباقي الدول الأسيوية وباقي دول أوراسيا.

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (17)
التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، (2022-2023)
(مليون برميل/ يوم)

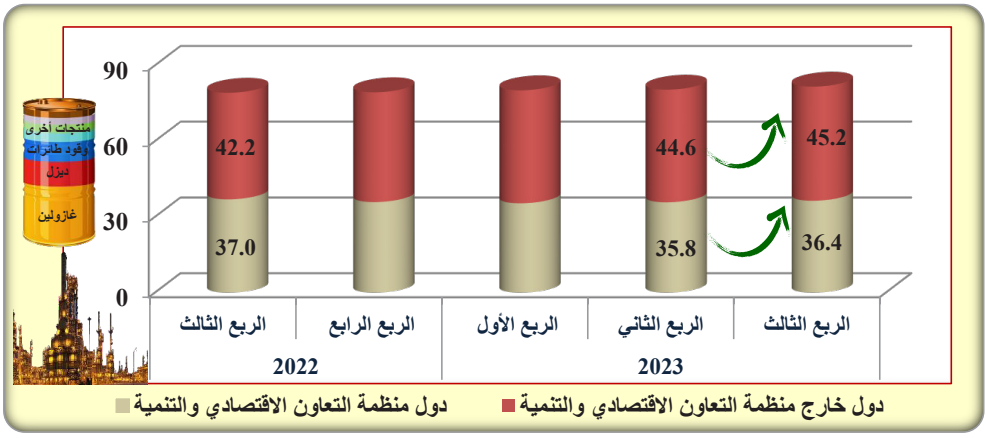

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ثالثاً: التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة

تشـــير أحدث البيانات إلى ارتفاع الاســـتثمارات العالمية في الطاقات المتجددة إلى حوالي 358 مليار دولار خلال النصـــف الأول من عام 2023، بزيادة نسـبتها 22% مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضـي، وهو أعلى مسـتوى نصـف سـنوي على الإطلاق. ومن ضـمن هذه الاسـتثمارات، تم تخصـيص نحو 335 مليار دولار للتوسـع في مشـروعات تمويل الأصـول والطاقة الشـمسـية على نطاق صـغير، وهو مسـتوى مرتفع بنسـبة بلغت نحو 14% مقارنة بالنصـف الأول من عام 2022، ***كما يوضح الشكل (18).***

الشكل (18)
الاستثمارات العالمية في الطاقات المتجددة، (2013-2023)
(مليار دولار)

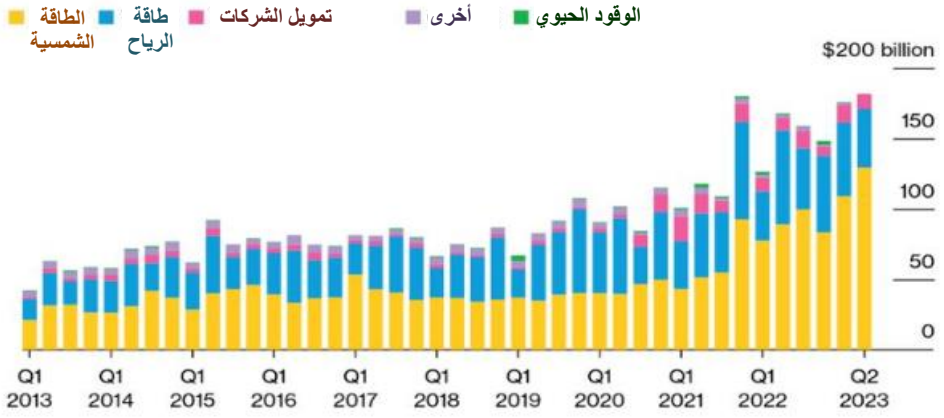

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وحققت شـــركات الطاقة المتجددة أيضـــاً نجاحاً في زيادة رأس المال لدعم نموها وتوســـعها. حيث بلغت التزامات التوسـع في رأس المال الاسـتثماري والأسـهم الخاصـة لشـركات الطاقة المتجددة نحو 10.4 مليار دولار خلال النصـــف الأول من عام 2023، بزيادة بلغت 25% عن الفترة المماثلة من عام 2022. وبلغ إجمالي الأسـهم الجديدة المجمعة في الأسـواق العامة حوالي 12.7 مليار دولار، بزيادة 25% عن النصف الأول من عام 2022.

واستمرت الصين في كونها أكبر سوق عالمي للطاقات المتجددة خلال النصف الأول من عام 2023، باستثمارات جديدة بلغت قيمتها نحو 177 مليار دولار، بزيادة 16% عن الفترة المماثلة من العام الماضي. يليها الولايات المتحدة الامريكية باستثمارات بلغت 36 مليار دولار، ثم ألمانيا بحوالي 11.9 مليار دولار.

وكانت الطاقة الشمسية هي المحرك الرئيسي للاستثمارات العالمية في الطاقات المتجددة خلال النصف الأول من عام 2023، حيث تم استثمار حوالي 239 مليار دولار في الأنظمة الكبيرة والصغيرة الحجم، وهو ما يشكل ثلثي إجمالي الاستثمار العالمي، ويمثل زيادة ملحوظة نسبتها 43% مقارنة بالنصف الأول من عام 2022، ***كما يوضح الشكل (19)***.

الشكل (19)
الاستثمارات العالمية في الطاقة الشمسية وفقاً للتوزيع الجغرافي، (2018-2023)
(مليار دولار)

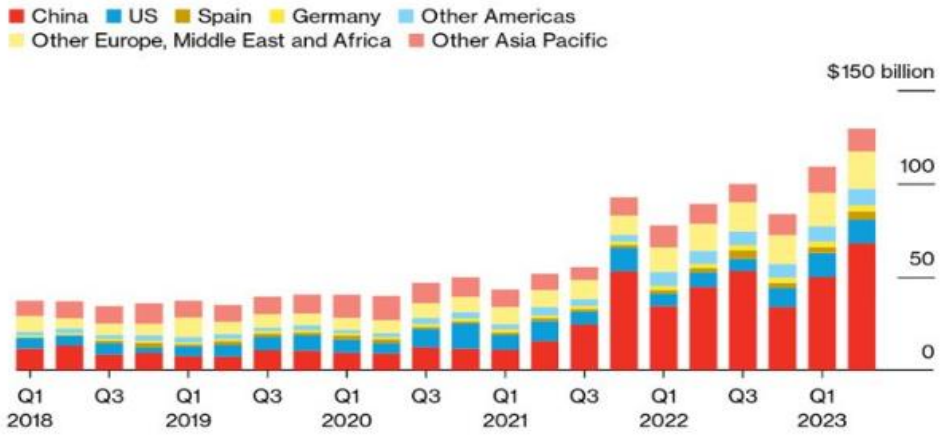

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

استحوذت الصين على ما يقرب من نصف إجمالي الاستثمارات في أنظمة الطاقة الشمسية الكبيرة والصغيرة الحجم خلال النصف الأول من عام 2023. وكان ذلك مدفوعاً بشكل أساسي بانخفاض أسعار الوحدات، وسوق الطاقة الكهروضوئية القوي على الأسطح، وتشغيل ما يسمى بقواعد الطاقة الكبرى في الدول، والتي تهدف إلى تطوير الطاقة الشمسية ومنشآت طاقة الرياح والطاقة الشمسية واسعة النطاق خاصة في المناطق الصحراوية.

وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بفارق كبير، حيث تم استثمار حوالي 25.5 مليار دولار في انظمة الطاقة الشمسية الكبيرة والصغيرة الحجم، غير أنه يُعد مستوى قياسي، مرتفعاً بنسبة 75% مقارنة بالنصف الأول من عام 2022، ويأتي ذلك تزامناً مع تخفيف القيود على سلاسل التوريد وقانون خفض التضخم الأمريكي.

وفي أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، شهدت العديد من الدول استثمارات قياسية – بما في ذلك ألمانيا وبولندا وهولندا التي تزايد طلبها على الطاقات المتجددة في ظل التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا وأزمة الطاقة اللاحقة الناجمة عنها. وشهدت جنوب إفريقيا استثمارات قياسية على خلفية انقطاع التيار الكهربائي والحوافز الضريبية الجديدة، في حين كانت لمحطة نيوم الكهروضوئية المخصصة لإنتاج الهيدروجين دوراً في تحقيق فترة قياسية مدتها ستة أشهر من الاستثمارات في الطاقة الشمسية بالمملكة العربية السعودية.

وفي تناقض حاد مع نمو الاستثمارات العالمية في الطاقة الشمسية، انخفضت الاستثمارات في طاقة الرياح خلال النصف الأول من عام 2023 بنسبة بلغت نحو 8% مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، لتصل إلى نحو 94 مليار دولار.

وفي هذا السياق، انخفضت الاستثمارات في طاقة الرياح البرية للربع الرابع على التوالي، لتصل إلى نحو 64.5 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2023، منخفضة بنسبة 21% مقارنة بالنصف الأول من عام 2022. حيث تسببت قيود الشبكة، وتعثر دعم السياسات في العديد من الأسواق، إلى انخفاض عدد المشروعات الجاهزة للتطوير على مستوى العالم، وهو ما أدى بدوره إلى انخفاض حجم تمويل الأصول. هذا وقد استحوذت الصين على ثلثي إجمالي الاستثمارات العالمية في طاقة الرياح البرية، بلغت 38 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2023، ويمثل هذا انخفاضاً بنسبة 22% مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي.

بينما سجلت استثمارات طاقة الرياح البحرية ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 47% مقارنة بالنصف الأول من عام 2022، لتصل إلى نحو 29.2 مليار دولار خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2023. واستحوذت أوروبا على غالبية هذا النمو في الاستثمارات، مع زيادة قدرها نحو 9.4 مليار مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي. ومع ذلك، فإن ارتفاع الاستثمارات العالمية في طاقة الرياح البحرية

لم يتمكن من تعويض الانخفاض في استثمارات طاقة الرياح البرية على المستوى العالمي، ***كما يوضح الشكل (20)***.

الشكل (20)
الاستثمارات العالمية في طاقة الرياح، (2018-2023)
(مليار دولار)

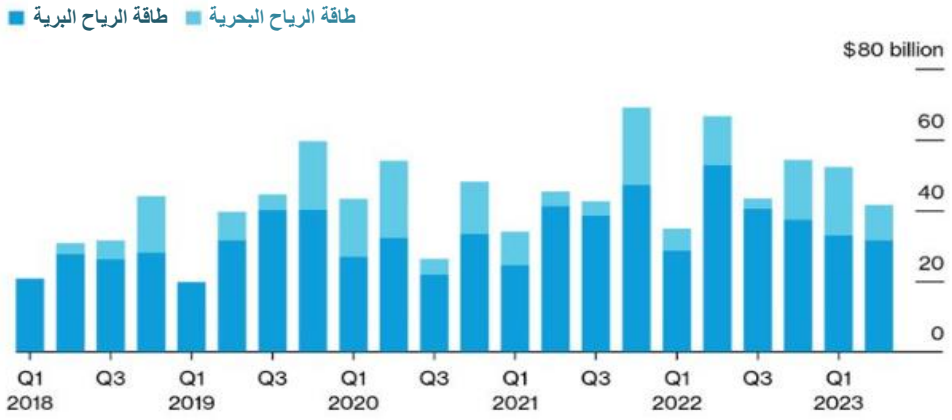

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ومن أجل التوافق مع مسار صافي الانبعاثات الصفرية، يجب أن يرتفع معدل الاستثمارات المطلوبة للتوسع في مشروعات الطاقات المتجددة عالمياً بنسبة تبلغ نحو 76%، عبر كل من تمويل الأصول وأنظمة الطاقة الشمسية صغيرة النطاق، وفقاً لتوقعات شركة Bloomberg، التي تشير إلى أن دول العالم في حاجة إلى إنفاق حوالي 8.3 تريليون دولار للتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة بين عام 2023 وعام 2030، للتوافق مع مسار تحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050، أي ما يعادل نحو 590 مليار دولار من الاستثمارات المطلوبة عبر تمويل الأصول وأنظمة الطاقة الشمسية صغيرة النطاق كل فترة ستة أشهر. ومن ثم فإن الاستثمارات البالغة 335 مليار دولار التي تم إنفاقها على مثل هذه الأنشطة خلال النصف الأول من عام 2023، هي أقل بكثير من المستوى المطلوب للوصول إلى صافي انبعاثات صفرية.

رابعاً: الهيدروجين كوقود للمستقبل

يلعب الهيدروجين دوراً بارزاً في دعم التزامات المناخ الحكومية المعلنة وتعزيز أمن الطاقة، وهناك حاجة إلى نشر كبير لتقنيات الهيدروجين المتاحة وتسريع الابتكار لتلك التقنيات التي لا تزال قيد التطوير خلال العقد الحالي. كما أن أزمة الطاقة الأخيرة تؤكد على الحاجة إلى موائمة احتياجات أمن الطاقة مع الأهداف المناخية.

الطلب العالمي على الهيدروجين

ارتفع الطلب العالمي على الهيدروجين إلى مستوى قياسي بلغ 95 مليون طن في عام 2022، أي بنسبة زيادة بلغت 3% عن العام السابق. تركز الجزء الأكبر من الارتفاع في الطلب العالمي على الهيدروجين في التطبيقات التقليدية، لا سيما في الصناعة والتكرير. في حين، كان الطلب على الهيدروجين في التطبيقات الجديدة، مثل الصناعات الثقيلة والنقل وإنتاج الوقود المعتمد على الهيدروجين أو توليد الكهرباء وتخزينها، منخفضاً بشكل ملحوظ في عام 2022.

شهد الطلب على الهيدروجين نمواً ملحوظاً في كافة المناطق المستهلكة الرئيسية، باستثناء أوروبا التي تراجع طلبها بسبب انخفاض النشاط الصناعي – وخاصة صناعة الكيماويات – نتيجة الزيادة الحادة في أسعار الغاز الطبيعي الناجمة عن الأزمة الروسية الأوكرانية، حيث قامت العديد من مصانع الأسمدة بخفض إنتاجها أو حتى إيقاف عملياتها لفترات طويلة خلال عام 2022، مما أدى إلى انخفاض الطلب على الهيدروجين بنسبة 6% تقريباً في أوروبا. وفي المقابل، شهدت أمريكا الشمالية ومنطقة الشرق الأوسط نمواً قوياً، بلغ حوالي 7% لكلاً منهما، وهو ما عوض الانخفاض في أوروبا. وشهد الطلب نمواً بشكل أكثر تواضعاً في الصين بلغ نحو 0.5%، ولكنها تظل أكبر مستهلك عالمي للهيدروجين، باستحواذها على ما يقرب من 30% من إجمالي الطلب العالمي، أي أكثر من ضعف الطلب في الولايات المتحدة الأمريكية. هذا ولا يعكس النمو العالمي في الطلب على الهيدروجين نجاح جهود السياسات الرامية إلى التوسع في استخدامه، بل يرتبط بشكل رئيسي باتجاهات الطاقة العالمية.

وتشير توقعات سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية لوكالة الطاقة الدولية إلى نمو الطلب العالمي على الهيدروجين إلى أكثر من 150 مليون طن بحلول عام 2030، منه نحو 40% للتطبيقات الجديدة واستخدام الهيدروجين منخفض الانبعاثات في التطبيقات التقليدية، ***كما يوضح الشكل (21)***.

الشكل (21)
الطلب العالمي على الهيدروجين وفقاً للقطاعات والمناطق الجغرافية في سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية، خلال الفترة من عام 2020 إلى عام 2030
(مليون طن)

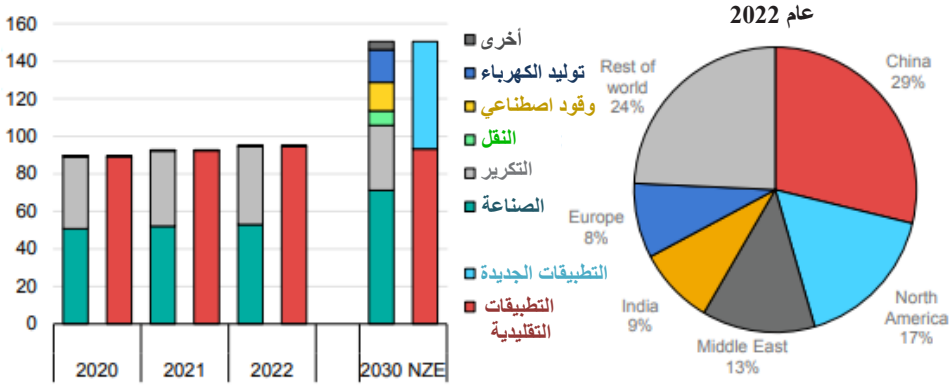

- سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية (Net Zero Emissions- NZE).
المصدر: **IEA,** Global Hydrogen Review 2023, P.20.

سجل **الطلب العالمي على الهيدروجين في قطاع التكرير** أعلى مستوى له على الإطلاق وهو 41 مليون طن، متجاوزاً المستوى القياسي السابق المسجل في عام 2018. وجاءت أكبر زيادة على أساس سنوي من أمريكا الشمالية ومنطقة الشرق الأوسط، حيث يمثلان معاً أكثر من 1 مليون طن، أو حوالي 75% من إجمالي النمو العالمي في عام 2022. في حين، كانت الصين هي منطقة التكرير الرئيسية الوحيدة التي خفضت طلبها على الهيدروجين (حوالي 0.5 مليون طن)، بسبب انخفاض إنتاجية مصافي التكرير.

ومن المتوقع وفقاً لسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية لوكالة الطاقة الدولية، أن ينخفض الطلب العالمي على الهيدروجين في قطاع التكرير إلى أقل من 35 مليون طن بحلول عام 2030. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تلبية حصة أكبر من الهيدروجين المستخدم في التكرير من خلال الهيدروجين منخفض الانبعاثات، والذي يتوقع أن يمثل أكثر من 15% من إجمالي الطلب على الهيدروجين.

الإمدادات العالمية من الهيدروجين

يتم تلبية الطلب العالمي على الهيدروجين بشكل كامل تقريباً عن طريق إنتاج الهيدروجين من الوقود الأحفوري. في عام 2022، بلغ إجمالي الإنتاج العالمي من الهيدروجين نحو 95 مليون طن، وأستحوذ الهيدروجين المنتج باستخدام الغاز الطبيعي (بدون احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه) على نحو 62% من إجمالي الإنتاج العالمي من الهيدروجين. في حين شكل إنتاج الهيدروجين من الفحم نسبة 21% من الإجمالي، وتركز بشكل رئيسي في الصين. كما تم استخدام كميات محدودة من النفط (أقل من 1%) لإنتاج الهيدروجين، ***كما يوضح الشكل (22)***.

الشكل (22)
مصادر إنتاج الهيدروجين، عام 2022
(%)

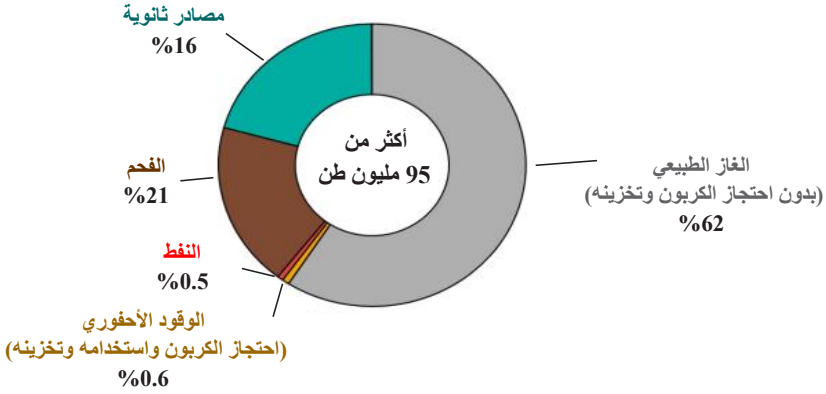

- مصادر ثانوية تشمل الهيدروجين المنتج في مصافي التكرير، والهيدروجين المنتج عن طريق التحليل الكهربائي للمياه.

المصدر: IEA, Global Hydrogen Review 2023, P.64.

ومن الملاحظ ارتفاع عدد المشروعات المعلنة لإنتاج الهيدروجين منخفض الانبعاثات، وفي حال تم تنفيذ جميع مشروعات إنتاج الهيدروجين من التحليل الكهربائي للمياه، أو من الوقود الأحفوري (مع استخدام تقنية احتجاز الكربون وتخزينه)، يمكن أن يصل الإنتاج العالمي من الهيدروجين منخفض الانبعاثات إلى أكثر من 20 مليون طن بحلول عام 2030، وهو مستوى أعلى من التوقعات السابقة البالغة 16 مليون طن، مما يعني زيادة بنسبة تزيد عن 30% في المشروعات المعلنة لإنتاج الهيدروجين منخفض الانبعاثات خلال عام واحد.

تكلفة إنتاج الهيدروجين

كان للأزمة الروسية الأوكرانية، دوراً في حدوث تغيير في اقتصاديات إنتاج الهيدروجين من الغاز الطبيعي (مع أو بدون استخدام تقنية احتجاز الكربون وتخزينه) خلال عام 2022، حيث تسببت تلك الأزمة في ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي، ومن ثم ارتفعت تكاليف إنتاج الهيدروجين من الغاز الطبيعي في عام 2022. ولكن خلال الأشهر الأولى من عام 2023، تحسنت القدرة التنافسية لإنتاج الهيدروجين من الغاز الطبيعي، حيث انخفضت أسعار الغاز الطبيعي بشكل ملحوظ، ومن ثم تراجعت تكلفة إنتاج الهيدروجين من الغاز الطبيعي (باستخدام تقنية احتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه) إلى نحو 3 دولار/ كجم في أوروبا، ونحو 1.2 دولار/ كجم في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتجدر الإشارة إلى أن الهيدروجين الأخضر يمكن أن يصبح هو الخيار الأقل تكلفة لإنتاج الهيدروجين في العديد من المناطق الجغرافية، خاصة تلك التي تتمتع بوفرة في مصادر الطاقة المتجددة. حيث يتوقع انخفاض تكلفة إنتاج الهيدروجين من الطاقة الشمسية الكهروضوئية إلى أقل من 1.5 دولار/ كجم بحلول عام 2030، وإلى أقل من 1 دولار/ كجم بحلول عام 2050 في المناطق التي تتوافر بها طاقة شمسية جيدة، ***كما يوضح الشكل (23)***.

الشكل (23)
تكلفة إنتاج الهيدروجين من أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح في عام 2030، (دولار/كجم)

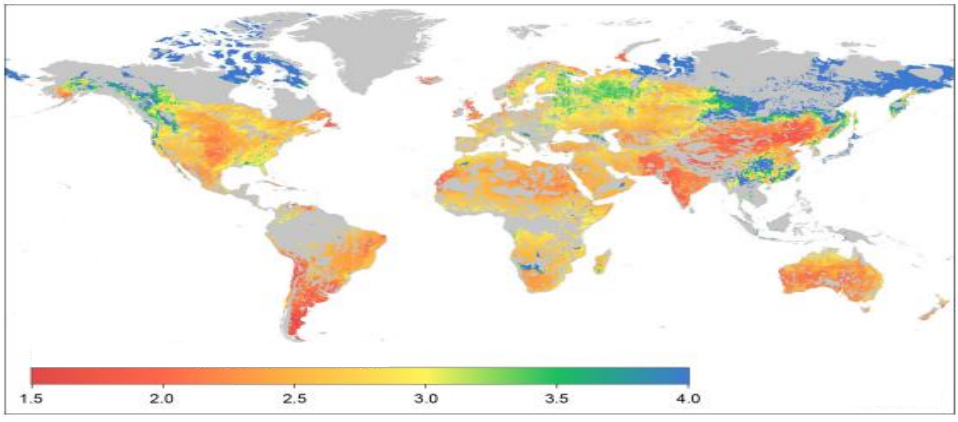

المصدر: **IEA,** Global Hydrogen Review 2023, P.97.

تجارة الهيدروجين العالمية

يمكن أن تصبح تجارة الهيدروجين العالمية محوراً رئيسياً لتطوير أسواق الهيدروجين، خاصة في ظل الطلب المتزايد في جميع أنحاء العالم على الهيدروجين منخفض الانبعاثات والوقود المشتق من الهيدروجين للمساعدة في إزالة الكربون من نظام الطاقة. وستوفر تجارة الهيدروجين فائدة اقتصادية سواء للدول المصدرة أو المستوردة.

واستناداً إلى المشروعات العالمية المعلنة الموجهة نحو التصدير، يتوقع ارتفاع كمية الصادرات المخططة من الهيدروجين إلى حوالي 16 مليون طن سنوياً بحلول عام 2030، وإلى نحو 25 مليون طن بحلول عام 2040. ووفقاً للتوزيع الجغرافي، يتوقع أن تستحوذ استراليا على 50% من إجمالي الصادرات، وذلك بفضل مواردها الوفيرة من الطاقة المتجددة وقربها من الأسواق الآسيوية، والتي من المحتمل أن تصبح أحد أكبر مستوردي الهيدروجين منخفض الانبعاثات والوقود المعتمد على الهيدروجين. ويتوقع أن تستحوذ أمريكا الوسطى والجنوبية وأمريكا الشمالية معاً على نحو ثلث صادرات الهيدروجين العالمية بحلول عام 2030، وسيكون نحو ثلث الصادرات المخططة عالمياً مخصصة إلى أوروبا. كما يتوقع أن تستحوذ منطقة الشرق الأوسط على نحو 6% من إجمالي الصادرات العالمية بحلول عام 2040، ***كما يوضح الشكل (24)***.

الشكل (24)
تجارة الهيدروجين منخفض الانبعاثات وفقاً للمناطق الجغرافية، (2030 – 2040)
(مليون طن سنوياً)

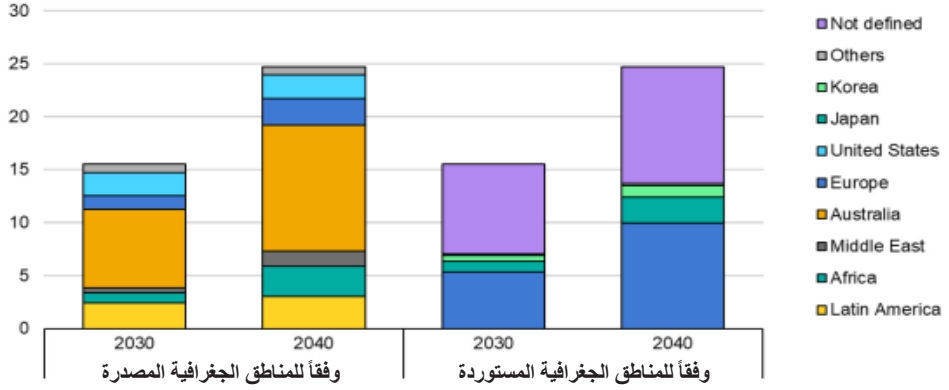

المصدر: **IEA,** Global Hydrogen Review 2023, P.105.

وتربط طرق التجارة الرئيسية التي يمكن تحديدها بناء على المشروعات المعلنة، أستراليا مع كل من أوروبا والسوق الآسيوية (لا سيما اليابان وكوريا الجنوبية)، ودول أمريكا اللاتينية مع أوروبا، ودول أمريكا الشمالية مع السوق الآسيوية. ومن المتوقع أن تكون الأمونيا هي الناقل الرئيسي للهيدروجين منخفض الانبعاثات بحلول عام 2030، ***كما يوضح الشكل (25)***.

الشكل (25)
التدفقات التجارية المحتملة للهيدروجين منخفض الانبعاثات بناء على المشروعات المعلنة، عام 2030

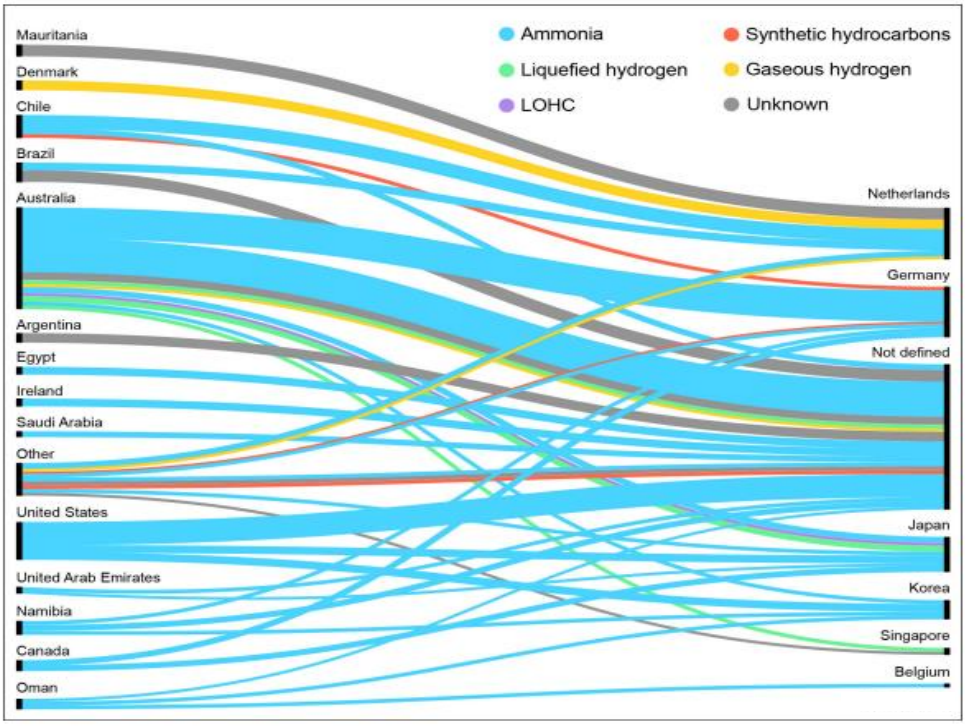

المصدر: **IEA,** Global Hydrogen Review 2023, P.106.

هذا وقد قدم تقرير **"مراجعة قطاع الهيدروجين العالمي 2023"**، الصادر عن وكالة الطاقة الدولية بعض التوصيات التي يجب على الدول تبنيها لتسريع إنتاج واستخدام الهيدروجين منخفض الانبعاثات، وأخذ زمام المبادرة في تحول الطاقة، ومن أهمها:

- **التنفيذ العاجل لخطط الدعم لإنتاج واستخدام الهيدروجين منخفض الانبعاثات:** يتعين على الدول تنفيذ خطط الدعم لانتاج واستخدام الهيدروجين منخفض الانبعاثات على وجه السرعة، بهدف تمكين توسيع نطاقها بما يتوافق مع طموحاتها في مجال إزالة الكربون.
- **اتخاذ إجراءات حاسمة لتحفيز خلق الطلب على الهيدروجين منخفض الانبعاثات، خاصة في استخدامات الهيدروجين الحالية:** يتعين على الدول أن تأخذ زمام المبادرة وتنفذ السياسات التي تشجع العمل في القطاع الخاص، والجمع بين تدابير الدعم واللوائح التنظيمية التي تتطلب اعتماد الهيدروجين منخفض الانبعاثات في التطبيقات الحالية.
- **تعزيز التعاون الدولي لتسريع الحلول الخاصة بإصدار شهادات الهيدروجين والاعتراف المتبادل بالشهادات:** ينبغي للدول أن تستمر في المضي قدماً في تنفيذ لوائح واضحة وخطط إصدار الشهادات المرتبطة بالخصائص البيئية للهيدروجين، مع ضرورة تعزيز التعاون لمنع عدم المواءمة بين هذه الجهود الذي قد يؤدي إلى تجزئة السوق.
- **معالجة العوائق التنظيمية بشكل سريع، لا سيما فيما يتعلق بترخيص المشروعات وتصاريحها:** ينبغي للدول أن تعمل على جعل عمليات الترخيص والتصاريح فعالة قدر الإمكان وتحسين التنسيق بين مختلف السلطات المشاركة في العملية، لتقليل تأثيرها الكبير على المهل الزمنية للمشروعات، لا سيما بالنسبة لبعض تطويرات البنية التحتية، مثل خطوط الأنابيب الجديدة والتخزين تحت الأرض ومحطات الاستيراد/التصدير.
- **دعم مطوري المشروعات للحفاظ على الزخم خلال فترة التضخم وتوسيع النطاق الإقليمي:** يمكن للدول أن تتخذ إجراءات من خلال التدخلات التي تستجيب للمخاطر المالية على المدى القريب، بما في ذلك ضمانات القروض، أو تسهيلات ائتمان التصدير، أو الاستثمار في الأسهم العامة في المشروعات، لمساعدة مطوري المشروعات الذين يعانون من الزيادات في تكاليف المعدات ورأس المال. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الاقتصادات المتقدمة العمل على زيادة التمويل الميسر وتعزيز التعاون لتسهيل تطوير المشروعات الأولى من نوعها في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.

خامساً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية

شـــهد الربع الثالث من عام 2023 مجموعة من الأحداث الهامة التي كان لها بشـــكل أو بآخر انعكاسات إيجابية أو سلبية على السوق البترولية العالمية، *ومن أهم تلك الأحداث ما يلي*:

1. اجتماعات لجنة المراقبة الوزارية المشتركة لمجموعة دول أوبك+

عُقد الاجتماعين رقم "49" و "50" لجنة المراقبة الوزارية المشـــتركة لمجموعة دول أوبك+ خلال الربع الثالث من عام 2023، واســـتعرضـــت اللجنة خلالهما بيانات إنتاج النفط الخام الشـــهرية للفترة (مايو – أغســـطس) 2023، وحثت جميع الدول المشـــاركة في إعلان التعاون على المطابقة الكاملة لمســـتويات الإنتاج، والالتزام بآلية التعويض. كما أشـــارت اللجنة إلى تعديل وتيرة إنعقاد الاجتماعات الشـهرية لتصـبح كل شـهرين، مع إمكانية عقد اجتماعات إضـافية، أو طلب عقد اجتماع وزاري لمجموعة دول أوبك+.

وســتواصــل اللجنة تقييم ظروف الســوق النفطية عن كثب مع ملاحظة اســتعداد مجموعة دول أوبك+ لمعالجة تطورات الســـوق النفطية والاســـتعداد لاتخاذ تدابير إضـــافية في أي وقت، بناءً على التماســـك القوي بين دول المجموعة. كما أعربت اللجنة عن تقديرها ودعمها الكامل لجهود المملكة العربية الســعودية الرامية إلى دعم اســتقرار ســوق النفط، لا ســيما الخفض الإضــافي الطوعي البالغ 1 مليون ب/ي وتمديده حتى نهاية عام 2023. وأكدت اللجنة مجدداً على التزام الدول الأعضـــاء بإعلان التعاون الذي يمتد حتى نهاية عام 2024، والمتفق عليه في الاجتماع الوزاري الخامس والثلاثون لدول أوبك+، ***على النحو الموضح في الجدول (13)***.

هذا وعقد وزراء الطاقة والبترول لمجموعة دول أوبك+ (المملكة العربية الســـعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة والعراق والبحرين وعمان، والأمين العام لمنظمة أوبك) اجتماعاً على هامش فعاليات "أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" الذي عُقد في مدينة الرياض بالمملكة العربية الســـعودية خلال الفترة (8 – 12) أكتوبر 2023، تناول مراجعة ظروف الســـوق والاتفاق على مواصـــلة التشـــاور مع جميع دول أوبك+، من خلال الآليات المتبعة بما في ذلك اللجنة الوزارية المشـــتركة لمراقبة الإنتاج والاجتماعات الوزارية للدول الأعضـــاء في منظمة أوبك والدول المشاركة من خارجها.

الجدول (13)
إنتاج مجموعة دول أوبك+ الشهري المستهدف حتي نهاية ديسمبر 2024
(ألف برميل/يوم)

	الإنتاج المرجعي – أغسطس 2022	الخفض المتفق عليه في شهر أكتوبر 2022	الخفض الإضافي الطوعي المعلن في أبريل 2023*	مستوى الإنتاج حتى نهاية عام 2023	مستوى الإنتاج الجديد خلال عام 2024
السعودية**	11004	-526	-500	9978	10478
العراق	4651	-220	-211	4220	4431
الامارات	3179	-160	-144	2875	3219
الكويت	2811	-135	-128	2548	2676
نيجيريا	1826	-84		1742	1380
أنجولا	1525	-70		1455	1280
الجزائر	1055	-48	-48	959	1007
الكونغو	325	-15		310	276
الجابون	186	-9	-8	169	177
غينيا الاستوائية	127	-6		121	70
دول أوبك - 10	**26689**	**-1273**	**-1039**	**24377**	**24994**
روسيا	11004	-526	-500	9978	9828
المكسيك	1753			1753	1753
كازاخستان	1706	-78	-78	1550	1628
عُمان	881	-40	-40	801	841
أذربيجان	717	-33		684	551
ماليزيا	594	-27		567	401
البحرين	205	-9		196	196
جنوب السودان	130	-6		124	124
بروناي	102	-5		97	83
السودان	75	-3		72	64
دول خارج أوبك -10	**17167**	**-727**	**-618**	**15822**	**15469**
مجموعة دول أوبك+	**43856**	**-2000**	**-1657**	**40199**	**40463**

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

2. رفع منظمة أوبك لتوقعاتها بشأن الطلب العالمي على النفط على المدى البعيد

رفعت منظمة أوبك من توقعاتها بشـأن الطلب العالمي على النفط في تقريرها حول آفاق النفط العالمي 2023 إلى 116 مليون ب/ي بحلول عام 2045، وهو مستوى أعلى بأكثر من 6 مليون ب/ي مقارنة بالتوقعات الواردة في تقريرها السابق، وهناك احتمال أن يكون المستوى أعلى من ذلك.

ومن المثير للاهتمام ملاحظة، أن ما يقرب من نصف هذا الارتفاع في الطلب المتوقع يأتي من دول منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية، على خلفية التطورات المتعلقة بالطاقة والاقتصـاد، حيث أدرك مواطني تلك الدول ما تعنيه العديد من السـياسـات والأهداف الأولية لصـافي الانبعاثات الصـفرية بالنسـبة لهم، ويعيد صـناع السـياسـات تقييم نهجهم في مسـارات التحول في مجال الطاقة. وقد شـوهد هذا الأمر في العديد من دول الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وأستراليا وغيرها، مع معارضـة لأهداف السـياسـة الطموحة لصـافي الانبعاثات، وتوجه الحكومات لإعطاء أولوية أكبر لأمن الطاقة والتنمية الاجتماعية والاقتصـادية، مثل تأجيل المملكة المتحدة لحظر مبيعات خام برنت، وتخفيف دول الاتحاد الأوروبي بشـكل كبير لمعايير الانبعاثات "EURO 7". وسيؤثر هذا الأمر بشكل مباشر على الطلب على النفط في هذه الدول، ومن المرجح أن يكون له آثار غير مباشـرة على مناطق أخرى مما يؤدي إلى تباطؤ تحسينات الكفاءة. بالإضـافة إلى ذلك، تم تأجيل بعض مشـروعات الطاقة المتجددة أو حتى تعليقها بسـبب ارتفاع التكاليف والقيود المفروضـة على سلسلة التوريد.

أما في الدول غير الأعضـاء في منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية، فإن الأمر مختلف قليلاً. حيث تم رفع التوقعات بشـأن طلبها على النفط نتيجة لمزيج من السـياسـات الأقل صـرامة والنمو الاقتصـادي الأسرع، مما يؤدي إلى التسارع في قطاع التصـنيع، والتوسع في خدمات النقل، وتحسين الوصول إلى الطاقة، والتحول بشكل أسرع إلى مصادر الطاقة الحديثة.

ونتيجة لذلك، تتوسع معظم قطاعات استهلاك النفط بشكل أسرع مما كان متوقعاً في السابق، بما في ذلك الصـناعة والبتروكيماويات والطيران والقطاع السكني. وجزء من التغيير في جانب النقل البري هو ارتفاع إجمالي عدد المركبات لكل من سـيارات الركاب والقطاع التجاري. ويتجلى تأثير ارتفاع الطلب على النفط بشـكل خاص في المركبات التجارية، حيث تكون خيارات السـيارات الكهربائية محدودة.

ويجب أيضاً وضع التعديل التصاعدي لتوقعات الطلب العالمي على النفط في سياق حاجة العالم إلى المزيد من مصادر الطاقات، باستثناء الفحم، مع زيادة عدد السكان ونمو الاقتصادات خلال العقود القادمة. وتشير توقعات منظمة أوبك إلى توسع الطلب العالمي على الطاقة بنسبة 23% في الفترة حتى عام 2045، مع ارتفاع الطلب العالمي على النفط بنحو 17%، وتوسع مصادر الطاقة المتجددة (بما في ذلك الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكتلة الحيوية والطاقة الكهرومائية) بأكثر من 200%، وإن كان ذلك من مستوى منخفض.

ويتساءل البعض عما إذا كان هناك ما يكفي من الإمدادات لتلبية هذا الطلب المتوقع على النفط، وما إذا كان من الممكن تحقيق ذلك من خلال خفض الانبعاثات في الوقت نفسه. الجواب على كلا السؤالين هو نعم قطعاً. من الواضح أن هناك ما يكفي من الموارد، حيث تبلغ احتياطيات النفط الخام المؤكدة في العالم أكثر من 1.55 تريليون برميل. والقضية الرئيسية هي الاستثمار في صناعة كثيفة رأس المال وتستغرق فترات زمنية طويلة، وهي صناعة تكون فيها المنتجات المشتقة من النفط الخام ضرورية لحياتنا اليومية.

وتتوقع منظمة أوبك أن يبلغ إجمالي متطلبات الاستثمار خلال الفترة حتى عام 2045 حوالي 14 تريليون دولار، أو نحو 610 مليار دولار في المتوسط سنوياً. وهناك حاجة إلى توفير مناخ مستقر ومشجع للاستثمار على المدى الطويل، مناخ يعمل لصالح المنتجين والمستهلكين، ويتعين البعد عن الفكرة المضللة المتمثلة في التوقف عن الاستثمار في مشاريع نفطية جديدة.

وتتخذ صناعة النفط أيضاً خطوات هائلة نحو تقليل الانبعاثات، وتستثمر هذه الصناعة التي تلعب فيها الدول الأعضاء في منظمة أوبك دورًا هاماً، بكثافة في مشروعات الهيدروجين، واستخدام تقنية احتجاز الكربون ومرافق تخزينه، وإزالة ثاني أكسيد الكربون، واقتصاد الكربون الدائري. وتؤكد منظمة أوبك على الحاجة إلى تحولات عادلة وشاملة في مجال الطاقة تتبع نهجاً يشمل جميع مصادر الطاقات وجميع التقنيات وجميع الشعوب. كما ترى منظمة أوبك أن النفط قادر على تحقيق الأهداف الثلاثة المتمثلة في توفير أمن الطاقة وتوافر الطاقة وتقليل الانبعاثات، وهو أمر أساسي وراء عدم رؤية ذروة الطلب على النفط حتى عام 2045.

سادساً: التطورات المتعلقة باتفاقية تغير المناخ

1. قمة الطموح المناخي لعام 2023

عُقدت "قمة الطموح المناخي لعام 2023" في المقر الدائم لمنظمة الأمم المتحدة بمدينة نيويورك الأمريكية في 20 سبتمبر 2023، بحضور القادة من الحكومات الذين يمثلون 193 دولة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني، وهدفت القمة إلى التالي: **أولاً**، تسليط الضوء على قادة "المحرك الأول والفاعل" من الحكومات وقطاعات الأعمال والمالية والسلطات المحلية والمجتمعات المدنية الذين قدموا إجراءات وسياسات وخطط موثوقة – ليس مجرد تعهدات – لتسريع عملية إزالة الكربون من الاقتصاد العالمي وتحقيق العدالة المناخية في العالم تماشياً مع جدول أعمال تسريع العمل المناخي الذي وضعه الأمين العام للأمم المتحدة. **وثانياً**، إثبات أن الإجراءات الملموسة والطموحة لخفض الانبعاثات بشكل موثوق وتحقيق العدالة المناخية ممكنة وعملية، مع إلهام الآخرين ليتبعوها.

جاءت الجلسة الافتتاحية تحت عنوان "تسريع عملية إزالة الكربون وتحقيق العدالة المناخية"، ومن أهم النقاط التي تم التوافق عليها، هي: **أولاً**، مدى إلحاح أزمة المناخ وأن الفرصة السانحة لتجنب كارثة مناخية تقل بشكل سريع. كما اتفقوا أيضاً على أنه لا يزال من الممكن تحقيق هدف 1.5 درجة مئوية المنصوص عليه في اتفاق باريس. **ثانياً**، من الضروري أن توفر الخطط الانتقالية اليقين السياسي والتنظيمي من خلال سياسات مفصلة وملموسة مثل: عدم استخدام الفحم وتسريع التخلص التدريجي منه، وتسريع نشر الطاقة المتجددة. **ثالثاً**، دعم هدف مضاعفة قدرة الطاقة المتجددة ثلاث مرات ومضاعفة كفاءة الطاقة بحلول عام 2030، كنتائج في إطار عملية التقييم العالمي في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين. **رابعاً**، تعزيز فرصة التصنيع الأخضر في الدول النامية، الذي من شأنه أن يساهم في تحقيق نمو يتماشى مع الأهداف المناخية، وتم الاتفاق على أن التحول يجب أن يكون عادلاً ومنصفاً وأن يلبي احتياجات المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة الاقتصادية التي من المحتمل أن تتخلف عن الركب. **خامساً**، دعم عناصر العدالة المناخية، بما في ذلك تحقيق هدف توفير 100 مليار دولار، وتجديد موارد صندوق المناخ الأخضر، وتفعيل صندوق الأضرار والخسائر الجديد الذي تم إنشائه خلال مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27). وضمان التغطية الشاملة لأنظمة الإنذار المبكر بحلول عام 2027 أو قبل ذلك.

وخلال جلسات القمة، تم التوصل إلى عدة نقاط أخرى، من أهمها، التأكيد على أن إبقاء ارتفاع درجة الحرارة عند مستوى 1.5 درجة مئوية سيتطلب بناء سياسة وبنية تنظيمية قادرة على فحص مصداقية الخطط الانتقالية والتخطيط. ويتعين على الحكومات والسلطات المالية والجهات التنظيمية بذل المزيد من الجهود لضمان المصداقية العلمية للخطط الانتقالية. ملاحظة أن الجهود العالمية بشأن تنفيذ خطط التكيف وتمويلها لا تواكب التأثيرات المناخية المتزايدة الشديدة والمتكررة، وهناك ضرورة لتسريع الاستثمارات في أنظمة التكيف والإنذار المبكر.

هذا وقد التزمت بنوك التنمية المتعددة الأطراف بالعمل معاً لدعم مبادرة EW4All من أجل تعزيز التنسيق وتحسين الكفاءة وتوسيع نطاق العمل لتحقيق هذا الطموح المشترك، والتزم الصندوق الأخضر للمناخ بتقديم نحو مليار دولار لدعم تنفيذ مبادرة EW4All إذا نجحت عملية التجديد الثانية. وتم الاتفاق على أن تحقيق التخفيضات الكبيرة في الانبعاثات يتطلب مستويات غير مسبوقة من التعاون والتنسيق في كافة القطاعات الصناعية والمناطق الجغرافية على مستوى العالم ، فضلا عن مستويات لا مثيل لها من تعبئة التمويل وتقاسم التكنولوجيا. ويجب إدارة المعادن الحرجة الضرورية لتحولات الطاقة بشكل فعال وعادل.

2. أسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

عُقد "أسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (8 – 12) أكتوبر 2023، ضمن الأسابيع الإقليمية الأربعة التي تنظمها منظمة الأمم المتحدة بشأن المناخ خلال عام 2023، بحضور 9 آلاف مشارك يمثلون 127 دولة في أكثر من 240 جلسة حوارية، شكلت عملية تأهل فاعلة للدول والمؤسسات والمنظمات للمشاركة في مؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ "COP28"، والمقرر أن تستضيفه دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 30 نوفمبر إلى 12 ديسمبر 2023.

أكد المشاركون في "أسبوع المناخ" أن التمويل المشترك يجب أن يكون هو الأساس الذي ينطلق منه العالم، وأهمية توظيف التقنيات واستخدام الهيدروجين الأخضر والأدوات الكفيلة بالوصول إلى الأهداف المستقبلية العالمية، وضرورة عمل الدول المتقدمة على المشروعات التي من شأنها تخفيف الأعباء الناتجة عن الانبعاثات الكربونية، وتعاون الدول فيما بينها بالمشاريع التي تخص

الطاقة النظيفة التي تُعد تقنية جديدة تهدف إلى تقليل الانبعاثات الحرارية والحد من بصمة الكربون في كثير من العمليات فيها.

وسلط" أسبوع المناخ" الضوء على القضايا، والتحديات، والفرص المتعلقة بالتغير المناخي، وإبداء الآراء حولها، جماعياً، ما يمكن الاستفادة منها ضمن أول عملية تقييم عالمية للتقدم المحرز في تنفيذ أهداف اتفاقية باريس للمناخ التي تم إعلانها في مؤتمر تغير المناخ "COP21" الذي استضافته العاصمة الفرنسية، باريس، عام 2015.

أوضح **صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سلمان وزير الطاقة في المملكة العربية السعودية** أن "أسبوع المناخ" تناول موضوعات تسريع العمل المناخي والمناهج الشاملة للتعامل مع التغير المناخي بما في ذلك الاقتصاد الدائري للكربون الذي يشجع على توظيف التقنيات المتاحة واستخدام أشكال الطاقة المختلفة ويدعم انتهاز جميع الفرص التي تسهم في تقليل الانبعاثات الكربونية بما يعين على تحقق الأهداف المناخية. ومن جهته، أشار **معالي المهندس سهيل المزروعي وزير الطاقة والبنية التحتية في دولة الإمارات العربية المتحدة**، إلى أنه لا يمكننا أن نوقف نظام الطاقة الذي نتعامل معه اليوم، بل أن نبني نظاماً جديداً للمستقبل، وقبل أن تكون لدينا طاقة مستدامة.

وأصدر **معالي الوزراء المعنيون بشؤون المناخ في الدول العربية** بياناً مشتركاً عقب اجتماعهم على هامش "أسبوع المناخ "، أكدوا فيه تعاضدهم والتزامهم في معالجة التغير المناخي وآثاره وتحدياته، وتحقيق أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي وتعزيز التنفيذ الكامل والفعال لاتفاق باريس للمناخ. كما أكدوا دعمهم التام لاستضافة دولة الإمارات العربية المتحدة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ "COP28".

وأشاد البيان الوزاري بالركائز الأربع لمؤتمر "COP28" وهي: **أولاً**، تسريع عملية التحول العادل والمنصف والمسؤول للطاقة وخفض الانبعاثات قبل عام . **ثانياً**، إحداث تحول بمسار تمويل المناخ من خلال الوفاء بالوعود القائمة ووضع إطار لتوافق جديد بشأن التمويل. **ثالثاً**، وضع الطبيعة والشعوب وسبل العيش في صميم العمل المناخي. **رابعاً**، حشد الجهود من أجل مؤتمر أطراف يحظى بمشاركة الجميع، مبينين أن دولهم تؤكد أن المخرجات تتواءم مع مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي واتفاق باريس والظروف والأولويات الإقليمية والوطنية.

وأوضح معالي الوزراء أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه تحديات عدة تشمل التغير المناخي، والتصحر، وشح المياه، وتدهور الأراضي والمحيطات، وحرائق وفقدان الغابات، وصعوبة التشجير، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث، والفيضانات والعواصف الرملية، وذلك يتطلب أخذ خطوات ملموسة لمعالجة هذه التحديات، منوهين بدور المنطقة المهم في معالجة قضية التغير المناخي وآثارها. كما تناول الاجتماع عدداً من القضايا المناخية حول التخفيف والتكيف والتمويل والاستثمار والحصيلة العالمية، والإستراتيجيات اللازمة للدفع بالعمل المناخي مع ضمان أمن النمو والازدهار الاقتصادي في المنطقة، وتبادل الأفكار والخبرات ووجهات النظر حول هذه القضايا المناخية.

وأطلق "أسبوع المناخ" ثلاث مبادرات تضمنت : **المبادرة الاولى**، آلية السوق لتعويض وموازنة غازات الاحتباس الحراري في المملكة العربية السعودية. **المبادرة الثانية**، خارطة الطريق لهدف مبادرة "السعودية الخضراء" المتمثل بزراعة 10 مليار شجرة، بنسبة 1% من هدف التشجير العالمي، و 20% من هدف زراعة 50 مليار شجرة التي حددته مبادرة "الشرق الأوسط الأخضر". **المبادرة الثالثة**، مبادرة تمكين إفريقيا المبنية على مبادرة حلول الطهي النظيف لتوفير الغذاء.

ومن جانبها، أعلنت اللجنة الوطنية لآلية التنمية النظيفة في المملكة العربية السعودية، مبادرة "تفعيل آلية السوق لتعويض وموازنة غازات الاحتباس الحراري"، وذلك ضمن جهود المملكة لمواجهة تحديات تغير المناخ وتمكين المؤسسات من تقليل انبعاثاتها بما يحقق مستهدفات الاستدامة البيئية في رؤية السعودية 2030.

سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك

1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول الأعضاء

تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض كمية صادرات النفط الخام من الدول الأعضاء في أوابك خلال الربع الثالث من عام 2023 بنحو 1.4 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 16.7 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 2.6 مليون برميل/يوم على أساس سنوي. ويعزى الانخفاض بشكل رئيسي إلى إجراء المملكة العربية السعودية خفض إضافي طوعي على مستوى إنتاجها بلغ 1 مليون ب/ي بدءً من يوليو 2023، وقيام الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية بإجراء خفض إضافي طوعي على إنتاجها بلغ مقداره 20 ألف ب/ي خلال شهر أغسطس، بهدف تعزيز الجهود الاحترازية التي تبذلها مجموعة أوبك+ في إطار سعيها لدعم الاستقرار والتوازن في أسواق النفط العالمية. فضلاً عن تراجع إمدادات النفط الخام من دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، ودولة ليبيا، ***كما يوضح الجدول (14) والشكل (26)***.

الجدول (14)

التطور الربع السنوي في كمية وقيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، (2022-2023)*

		كمية الصادرات (مليون ب/ي)	قيمة الصادرات (مليار دولار)
2022	الربع الثالث	19.305	181.4
2023	الربع الثاني	18.137	130.3
	الربع الثالث*	16.720	135.5
التغير عن	الربع الثاني 2023	(1.417)	5.2
	الربع الثالث 2022	(2.585)	(45.8)

* بيانات تقديرية.

ملاحظة:

- تم احتساب كمية صادرات النفط في الدول الأعضاء بطرح الإستهلاك الشهري من انتاج النفط الخام الشهري، وبضرب المتوسط الشهري للأسعار الفورية لخامات كل دولة في حجم الصادرات النفطية الشهرية، تم تقدير قيمة الصادرات الشهرية، ومنها تم احتساب القيمة التقديرية لصادرات النفط الربع سنوية للدول الأعضاء.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

الشكل (26)
مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في أوابك، (2023-2022)

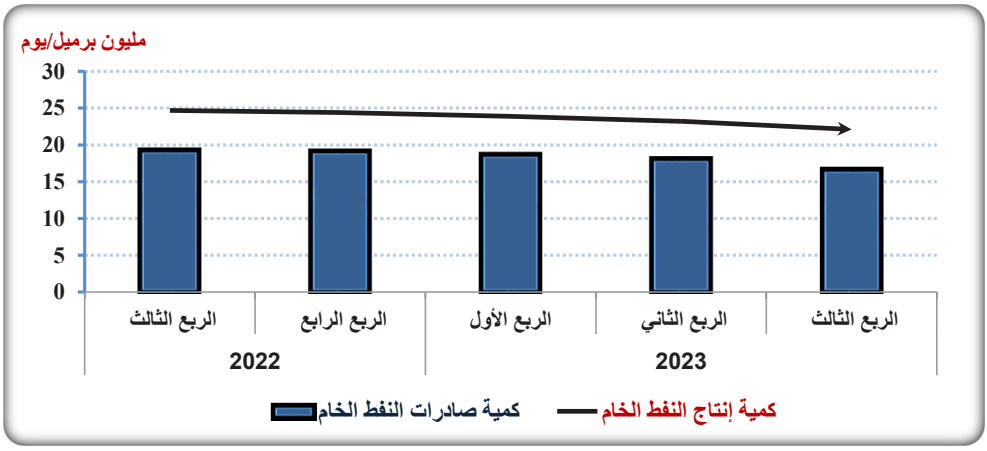

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول الأعضاء

تشير التقديرات الأولية إلى الانعكاس الإيجابي لارتفاع متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخامات الدول الاعضاء خلال الربع الثالث من عام 2023 على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدرة خلال نفس الربع، لترتفع للمرة الأولى منذ الربع الثاني من عام 2022. فقد ارتفعت قيمة صادرات النفط بحوالي 5.2 مليار دولار، أي بنسبة بلغت 4% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 135.5 مليار دولار، ***كما يوضح الجدول (14) والشكل (27)***.

الشكل (27)
مقارنة أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في أوابك، (2023-2022)

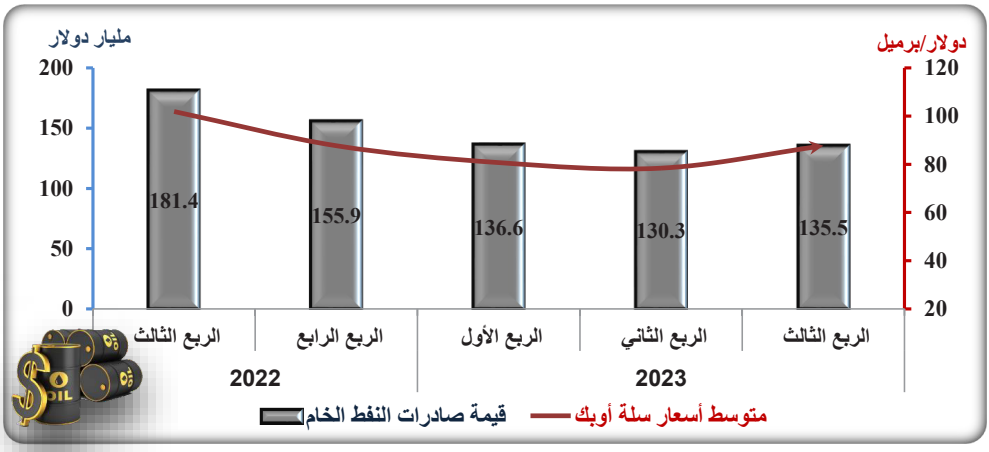

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء

ألقت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء خلال الربع الثالث من عام 2023، حيث استمر تباطؤ النمو الإيجابي الذي شهدته مستويات الناتج في القطاعات النفطية لتلك الدول خلال النصف الأول من عام 2022. ويعزى ذلك في الأساس إلى تأثر أداء الاقتصادات الوطنية باستمرار التباطؤ في تعافي أداء الاقتصاد العالمي، وتشديد الأوضاع المالية العالمية الذي جاء أثره محدود على بعض الدول الأعضاء في ظل ما تتمتع به نظمها المصرفية من فائض في السيولة. ويتوقع استمرار التباطؤ على المدى القريب، تزامناً مع قرار بعض دول أوبك+ (من ضمنها خمس من الدول الأعضاء) بإجراء خفض إضافي طوعي على إنتاجها بمقدار 1.657 مليون ب/ي حتى نهاية عام 2024، وقيام المملكة العربية السعودية بإجراء خفض إضافي طوعي جديد يبلغ مقداره 1 مليون ب/ي حتى نهاية عام 2023، وهو ما قد يكون له إنعكاساً سلبياً على الإيرادات النفطية في الدول الأعضاء التي تُعد من أهم مصادر الدخل القومي وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

ويشير تقرير **"آفاق الاقتصاد الأقليمي – الشرق الأوسط وآسيا الوسطى"** الصادر عن صندوق النقد الدولي، إلى أن الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ينبغي أن تتوخى الدقة في إدارة عائداتها النفطية وتجنب التوسع في النفقات الجارية، وتحسين شفافية ميزانياتها، في ظل التقلبات المتوقعة في اتجاهات أسعار النفط. وينبغي أن تتصدى جهود المالية العامة في تلك الدول للتحديات التي يفرضها تغير المناخ وتحول نظام الطاقة، والتنوع الاقتصادي باستمرار في تعبئة الإيرادات غير النفطية.

وتجدُر الإشارة إلى أن استجابة السياسات النقدية للطفرة التضخمية واستخدام السياسات الاحترازية الكلية في الدول الأعضاء في منظمة أوابك، ساهم بشكل كبير في الحد من الآثار الاقتصادية المباشرة لسلسلة الصدمات العالمية الأخيرة. كما أن استمرار الأداء الإيجابي لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها في بعض الدول الأعضاء، الهادفة إلى دعم النشاط الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، ساهم أيضاً في تواصل التحسن الملموس في مستويات النشاط في القطاعات غير النفطية.

ثامناً: الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب

1- أسعار النفط الخام:

تشير توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن متوسط سعر خام غرب تكساس الأمريكي سيرتفع إلى 85.93 دولار/برميل في الربع الرابع من عام 2023. في حين تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن متوسط سعر النفط (خام برنت وخام دبي وخام غرب تكساس) سينخفض إلى نحو 80.5 دولار/برميل في عام 2023. من جانب آخر، أفاد أحدث إصدار للبنك الدولي من تقرير "آفاق أسواق السلع الأولية" الصادرة في نهاية شهر أكتوبر 2023، إلى أن التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى الاضطرابات الناجمة عن الأزمة الروسية الأوكرانية قد تدفع أسواق السلع الأولية العالمية لحالة من عدم اليقين. وحدد التقرير ما يمكن أن يحدث لأسعار النفط الخام بناء على 3 سيناريوهات استناداً إلى التجارب التي شهدها العالم منذ سبعينيات القرن الماضي. وستتوقف آثار كل سيناريو على درجة تعطل إمدادات النفط. ففي سيناريو "التعطل المحدود"، ستنخفض إمدادات النفط العالمية بمقدار 500 ألف ب/ي إلى 2 مليون ب/ي، وهو ما يعادل تقريباً الانخفاض الذي سببته التوترات الجيوسياسية في دولة ليبيا عام 2011، وفي ظل هذا السيناريو،

سيرتفع سعر النفط الخام ويتراوح ما بين 93 و 102 دولار/ برميل. وفي سيناريو "التعطل المتوسط" ستتراجع إمدادات النفط العالمية بمقدار 3 مليون ب/ي إلى 5 مليون ب/ي، وهو ما يعادل تقريباً الانخفاض الذي سببته حرب العراق في عام 2003، مما يدفع أسعار النفط الخام إلى الارتفاع لتتراوح ما بين 109 و 121 دولار/ برميل. أما في سيناريو "التعطل الكبير"، ستنخفض إمدادات النفط الخام العالمية بمقدار 6 مليون ب/ي إلى 8 مليون ب/ي، مما يدفع الأسعار إلى الارتفاع لتتراوح ما بين 140 و 157 دولار/ برميل.

وفي هذا السياق، يذكر أن سوق النفط العالمية تحيط بها حالة مرتفعة من عدم اليقين يصعب معها تحديد مستوى محدد قد تصله أسعار النفط الخام، ولكن من المتوقع أن تتلقى تلك الأسعار دعماً خلال الربع الرابع من عام 2023 من، المخاوف بشأن إمكانية تحول التوترات الجيوسياسة في منطقة الشرق الأوسط إلى صراع إقليمي قد يهدد أمن إمدادات الطاقة العالمية. وقرار المملكة العربية السعودية استمرار الخفض الإضافي الطوعي على إنتاجها من النفط الخام البالغ 1 مليون ب/ي حتى نهاية عام 2023، مع مواصلة روسيا خفض صادراتها بمقدار 300 ألف ب/ي خلال نفس الفترة. وتباطؤ معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي كان له دور في إبقاء مجلس الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة دون تغيير. وموافقة مجلس النواب الأمريكي على مشروع قانون لتعزيز العقوبات على قطاع النفط الإيراني، يفرض إجراءات على الموانئ والمصافي التي تعالج النفط المصدر من إيران. والموافقة على مشروع لإصدار سندات سيادية بقيمة 137 مليار دولار في الصين – أكبر مستورد للنفط في العالم – بهدف تعزيز الاقتصاد.

ومن العوامل التي يتوقع أن تؤثر سلباً على أسعار النفط الخام خلال الربع الرابع 2023، ارتفاع مخزونات النفط الخام التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية، تزامناً مع وصول الإنتاج إلى مستوى قياسي أسبوعي بلغ 13.2 مليون ب/ي، وانخفاض نشاط المصافي. وضعف البيانات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين وأوروبا. ووضع سقف لطاقة تكرير النفط الخام في الصين عند 1 مليار طن متري بحلول عام 2025، بهدف تنظيم قطاع التكرير الضخم لديها والحد من انبعاثات الكربون. فضلاً عن قيام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية برفع معظم العقوبات المفروضة على قطاع الطاقة في فنزويلا في 18 أكتوبر 2023 لمدة ستة أشهر، مما يمهد الطريق أمام صادرات إضافية من النفط الخام الثقيل والحامض الذي تنتجه فنزويلا،

وكان هذا النوع من النفط يشهد نقص في الإمدادات وارتفاع كبير في الأسعار في الأشهر الأخيرة. ومع ذلك، من المرجح أن يؤدي نقص الاستثمار الذي شهده قطاع الطاقة في فنزويلا على مدى عدة أعوام، إلى الحد من النمو في إنتاج النفط الخام إلى أقل من 200 ألف ب/ي بحلول نهاية عام 2024، مما يتطلب المزيد من الوقت والاستثمار لتحقيق نمو إضافي.

2- الإمدادات النفطية العالمية:

تشير أحدث توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى انخفاض إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارجها خلال الربع الرابع من عام 2023 بنحو 890 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 66.9 مليون ب/ي. **وبشكل عام**، يتوقع ارتفاع متوسط تلك الإمدادات خلال عام 2023 بنحو 1.7 مليون ب/ي، أي بنسبة 2.6% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 67.5 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع مقارنة بالتوقعات السابقة، ويعزى ذلك إلى المراجعات التصاعدية لتوقعات إنتاج روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. هذا ومن المتوقع أن تكون المحركات الرئيسية لنمو الإمدادات النفطية العالمية في عام 2023 هي كل من الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والنرويج وكازاخستان وغويانا والصين. بينما يتوقع ان يشهد انتاج النفط أكبر انخفاض في روسيا على خلفية استمرار التوترات الجيوسياسية في منطقة شرق أوروبا. ولا تزال هناك حالة من عدم اليقين بشأن إنتاج النفط الصخري الأمريكي وصيانة الحقول غير المخطط لها خلال الفترة المتبقية من عام 2023.

ومن جانب آخر، يشير "تقرير إنتاجية الحفر" الصادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في شهر أكتوبر 2023 إلى توقع انخفاض متوسط إنتاج النفط الصخري الأمريكي في المناطق السبع الرئيسية (Bakken، Eagle Ford ، Haynesville، Niobrara، Permian، Appalachia وAnadarko) خلال شهر اكتوبر 2023 ليصل إلى نحو 9.604 مليون ب/ي، ثم يواصل انخفاضه خلال شهر نوفمبر، للشهر الثالث على التوالي، ويصل إلى نحو 9.553 مليون ب/ي.

3- الطلب العالمي على النفط:

تشير أحدث توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ارتفاع إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال الربع الرابع من عام 2023 بحوالي 960 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى

حوالي 103.1 مليون ب/ي، بدعم رئيسي من التعافي المطرد لنشاط السفر الجوي وانتعاش صناعة البتروكيماويات في دول آسيا/المحيط الهادئ الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتعافي نشاط قطاع الخدمات في الصين، والزيادة المقترحة في الإنفاق الرأسمالي على البناء والتشييد مع تعافي حركة التنقل في الهند، فضلاً عن تحسن الطلب من دول أفريقيا ودول أوراسيا.

وبشكل عام، يتوقع ارتفاع إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2023 بنحو 2.4 مليون ب/ي، أي بنسبة 2.5% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى حوالي 102 مليون ب/ي، وهو نفس مستوى التوقعات السابقة. في هذا السياق، يتوقع ارتفاع الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال عام 2023 بنحو 90 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.2% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى حوالي 45.8 مليون ب/ ي، مع استحواذ دول الأمريكيتين بقيادة الولايات المتحدة على الجزء الأكبر من هذا النمو على خلفية الطلب المتزايد على وقود الطائرات والغازولين ونواتج التقطير الخفيفة، في مقابل تراجع طلب أوروبا. كما يتوقع ارتفاع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحوالي 2.4 مليون ب/ي، أي بنسبة 4.4% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 56.3 مليون ب/ي، متجاوزاً مستوى الطلب المسجل قبل جائحة فيروس كورونا في عام 2019 بحوالي 3.7 مليون ب/ي، تزامناً مع الزيادة المطردة في الطلب على وقود النقل والوقود الصناعي بدعم رئيسي من الانتعاش في أداء الاقتصاد الصيني.

تجدر الإشارة إلى أن التوقعات لا تزال خاضعة لحالة من عدم اليقين مرتبطة بمجموعة من الشكوك والمخاوف، أهمها: استمرار التباطؤ في تعافي أداء الاقتصاد العالمي، ومستويات التضخم التي لا تزال عند مستويات مرتفعة (رغم تراجعها النسبي)، والتوترات الجيوسياسية المتصاعدة في منطقة الشرق الأوسط وشرق أوروبا، وهو ما كان له دور رئيسي في قرار المملكة العربية السعودية تمديد الخفض الإضافي الطوعي على إنتاجها البالغ 1 مليون ب/ي حتى نهاية عام 2023، في جهد مستمر ودؤوب لتعزيز الجهود الاحترازية التي تبذلها مجموعة دول أوبك+، لتحقيق توازن واستقرار سوق النفط العالمي.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)